

AUQIA

أوقية



تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
مجلة متخصصة في عالم المال والأعمال

Issue No. 05 | JULY 2021

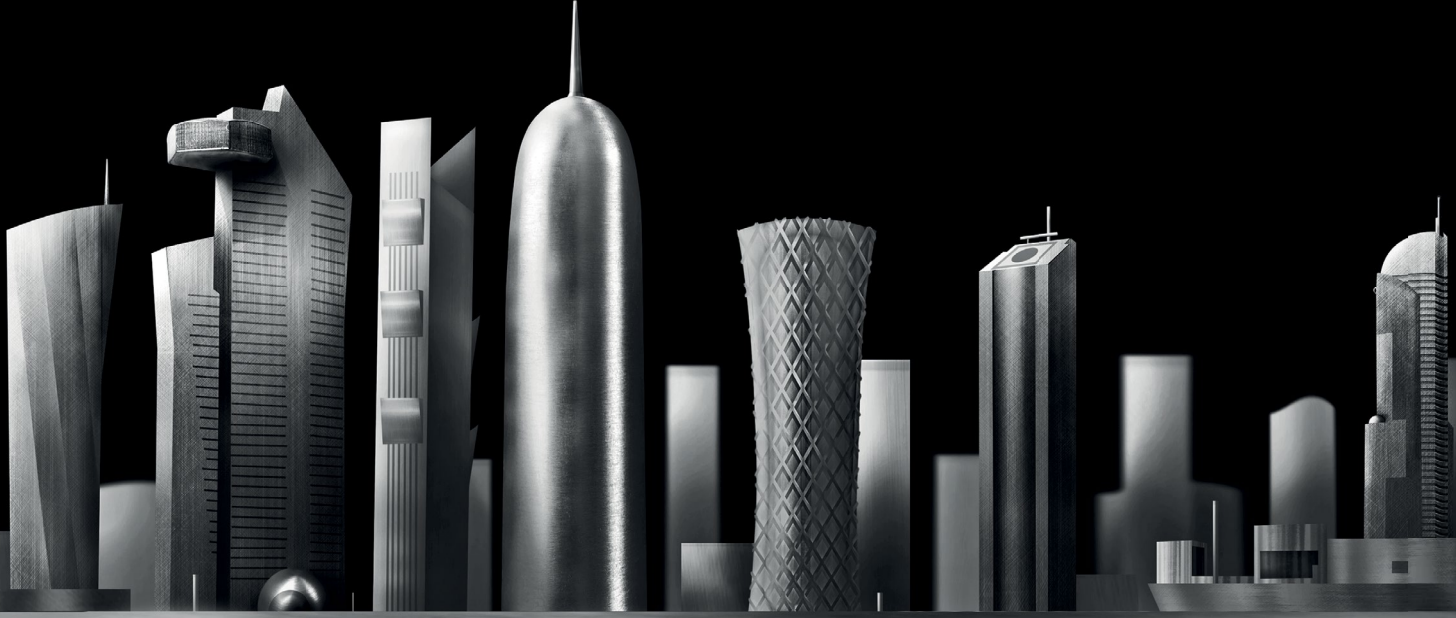
ندوة حول «العملات الرقمية ما لها وما عليها»

مبادرة للتوعية
بمكافحة تضارب
المصالح

ACCA

علاقة استراتيجية بين
«المحاسبين القانونيين
القطرية» و ACCA

أول ملتقى خليجي
للمحاسبين
القانونيين بعد
انقطاع دام طويلا



الجودة أعمالنا منفذة بإتقان

تمثل الاستدامة أولوية أساسية في الومنيوم قطر لذا نلتزم بدعم وتمكين العمليات المستدامة التي تشمل التميز في الإنتاج، وإدارة الأثر البيئي لعملياتنا، ودعم المجتمع المحلي.

وانطلاقاً من ذلك نسعى جاهدين إلى تحقيق أهدافنا بما يتوافق مع ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

نصف عام حافل بإنجازات جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

يصدر العدد الجديد من مجلة «أوقية» وقد وصلت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إنجازاتها خلال النصف الأول من عام 2021، مما عزز الثقة فيها كأحد الشركاء الاستراتيجيين. كما تلتمز الجمعية بالقيام بدورها الوطني في نشر خدماتها والارتقاء بالمستوى المهني للأعضاء ومنتسبي المهنة، إيماناً منها بأن العنصر البشري هو العامل الأساس وحجر الزاوية في التنمية الشاملة والمستدامة.

وخلال هذه الفترة تواصلت الجمعية مع العديد من المؤسسات والهيئات والتعرف على احتياجاتهم من البرامج والدورات التدريبية سواء من الشهادات المهنية المتخصصة أو تلك التي تنفذها الجمعية، بهدف التعاون المشترك والارتقاء بمهارات وجهود العاملين في هذه الجهات.

وشهدت هذه الفترة تنفيذ ما يزيد عن (41) برنامجاً تدريبياً وكان عدد المستفيدين منها (713) شخصاً. وتعاونت الجمعية مع عدد (28) جهة محلية من المؤسسات العامة والخاصة بالدولة ومن بينها: الديوان الأميري، وزارة الخارجية، وزارة المالية، اللجنة الأولمبية، مؤسسة دوري نجوم قطر، هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، هيئة متاحف قطر، وزارة البلدية والبيئة، هيئة الأشغال العامة، ديوان المحاسبة، بنك الدوحة، بنك قطر الوطني، الهلال الأحمر القطري، شركة أومنيوم قطر. وتركزت برامج الجمعية التدريبية حول المحاسبة والتدقيق والحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصياغة العقود وتحليل القوائم المالية والمؤشرات. وعلى مستوى البرامج المهنية نفذت الجمعية (17) برنامجاً استفاد منها (152) شخصاً. وفي مجال مكافحة غسل الأموال نفذت (5) برامج استفاد منها (54) شخصاً، وفيما يخص الفعاليات عقدت (18) فعالية وبلغ عدد الحضور (4460) ليصل بذلك عدد المستفيدين من أنشطة وبرامج الجمعية خلال النصف المنصرم من عام 2021 إلى (5379) شخصاً. ولتؤكد الجمعية أنها لم تتأثر بالإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا وإنما حققت طفرة كبيرة في أنشطتها من خلال العمل بنظام التدريب عن بُعد عبر وسائل التواصل المرئي.

وعملت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على تعزيز التفاعل مع المجتمع من خلال تنظيم الفعاليات الكبرى التي تناولت الموضوعات ذات الشأن العام، حيث قامت الجمعية بتنظيم ملتقى المحاسبين بدول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان «تحديات وتطلعات» والذي يُعد أول تعاون وتسيق بين جمعيات مجتمع مدني خليجية بعد انقطاع دام عدة سنوات. كما عقدت مؤتمر «التغيرات المالية في موازنات التعليم والتعليم الجامعي». تحت رعاية وزارة التعليم والتعليم العالي، والذي بحث تداعيات جائحة كورونا على ميزانيات التعليم. وتعاونت الجمعية مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في عقد مؤتمر «دور الحوكمة في تفعيل نظم الرقابة في الجهات الحكومية وترشيد النفقات». هذا علاوة على مجموعة من الندوات التي حظيت بحضور كبير وتغطيات إعلامية واسعة نظراً لأهمية الموضوعات التي تناولتها.

وأطلقت الجمعية المبادرات الأولى والثانية للتدريب الميداني، لتأهيل المحاسبين والخريجين القطريين والعمل على الدمج بين التعليم الأكاديمي والممارسة الميدانية. وشمل التدريب عدة برامج منها: استخدام الاكسيل المحاسبي، والبرامج المستخدمة في الجهات والمؤسسات العامة والخاصة، وشهادة المهنة المعتمدة في معايير التقارير المالية IFR CERT، وشهادة مهنية معتمدة في معايير القطاع العام CERTIPSAS. كما أطلقت مبادرة للتوعية بمكافحة تضارب المصالح، لتعزيز قيم النزاهة والشفافية وإرساء معايير سلوكية وأخلاقية لآداب الوظيفة العامة، من أجل تطوير وتحديث بيئة العمل عبر آليات قانونية وإدارية والحد من تضارب المصالح.

وتواصل الجمعية تدعيم علاقاتها مع الجمعيات والمؤسسات الإقليمية والدولية للوقوف على آخر المستجدات فيما يخص العمل المهني ورفد السوق القطري بأحدث البرامج. وفي هذا السياق تم التواصل والتعاون مع معهد الممدققين الداخليين، وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA، ومعهد الامتثال العالمي، وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي.



بقلم : الدكتور هاشم السيد
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية



تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

بترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل

والشؤون الاجتماعية رقم 88 / 2018

اللجنة المشرفة على المجلس

- د. هاشم السيد (رئيس مجلس الإدارة)
أ. عبدالله المنصوري (نائب رئيس مجلس الإدارة)
أ. محمد العلي (أمين الصندوق)

Editorial Manager

Dr. HASHIM AL SAYED

Designer

RIDZLOWELL TARRONAS

Advertising

**Qatar Association of
Certified Public Accountants**

Tel. : +974 44412284

Mob. : +974 50440980

+974 33633455

P.O.Box: 5965 Doha, Qatar

www.qcpa.org.qa

Printing in

Al-Raya Printing Press

الراية

علاقة استراتيجية بين
«المحاسبين القانونيين
القطرية» و ACCA



ديوان المحاسبة
STATE AUDIT BUREAU - QATAR

ديوان المحاسبة يؤهل
موظفي الجهات الخاضعة
للرقابة على إعداد وتنفيذ
الخطة السنوية للتدقيق
الداخلي

توقيع مذكرة تفاهم
بين المحاسبين
القانونيين ومؤسسة
دوري نجوم قطر

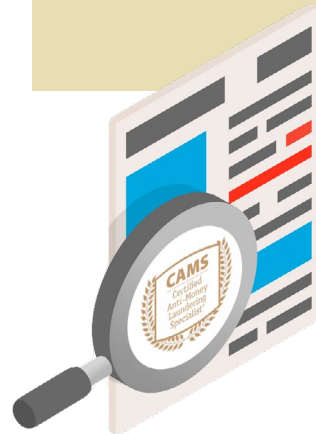


ثقافة محاسبية

ندوة حول «العملات
الرقمية ما لها وما
عليها»

المبادرة الوطنية
الأولى للتدريب
الميداني للمحاسبين
والخريجين القطريين

تحت المجهر
شهادة أخصائي معتمد في
مكافحة غسل الأموال
Certified Anti-Money
Laundering Specialist
CAMS -





أول ملتقى خليجي للمحاسبين القانونيين بعد انقطاع دام طويلا

وأخلاقيتها، سيما مع ازدياد عدد العاملين بها وعدد مكاتب المحاسبة والمراجعة والتدقيق بدول مجلس التعاون الخليجي.

ومن جهته ألقى الدكتور فالح العازمي الضوء على جهود هيئة المحاسبة والمراجعة في الارتقاء بمهنة المحاسبة، مشيرًا إلى ما تنظمه الهيئة من دورات وبرامج تدريبية ولقاءات وندوات ومؤتمرات واختبارات لشهادات الزمالة.

ومن جانبه حث السيد صالح بن عبد الله الفارسي الهيئات الرسمية على ضرورة تسليط الضوء على أعمال جمعيات المحاسبة وما تقوم به في خدمة المجتمع. وطالب بضرورة منح فرصة أكبر لمكاتب المحاسبة الوطنية في أعمال التدقيق والمراجعة.

وخرج الملتقى بعدد من التوصيات أهمها ضرورة استمرار عقد اللقاءات والاجتماعات لمناقشة التطورات في مهنة المحاسبة والمراجعة خليجيا، وتعميق التعاون بين جمعيات المحاسبين والمراجعين الخليجية ودعم أعضائها مهنيًا وفي الوظائف المتاحة لدى الدول الأخرى. كما دعا الملتقى إلى تفعيل دور هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية وتقديم مقترحات لتطوير التشريعات التي تمكنها من القيام بأعمالها. كما حث الملتقى الجهات الرسمية المعنية بالمهنة على تبني تطبيق برنامج جودة الأداء المهني وتبني مبادرة موحدة لتطوير المهنة خليجيا لتواكب المستويات العالمية وكذلك حث المؤسسات الأكاديمية والمهنية لبناء تكامل تعليمي مهني وثيق قوامه البحث العلمي ونقل المهارات وخلق الكفاءات المتميزة .

العالمية، والالتزام بقواعد وسلوك وأداب المهنة وأهمها الاستقلالية في الرأي المهني في عدالة القوائم المالية، وتفعيل اللقاءات بين الجمعيات وتبادل الخبرات والمعارف، وأن تكون هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون هي حلقة الوصل بين جميع الجمعيات.

وفي كلمة له قال الدكتور هاشم السيد: إن الملتقى يأتي استكمالاً للجهود السابقة ويمهد الطريق من أجل تحقيق المزيد من النجاحات على صعيد العمل المشترك، وتأكيد أهمية توسيع المشاركات وتبادل الخبرات وتسهيل انتقال المعرفة للارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في دول مجلس التعاون. وأضاف أنه يجب تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون، بما يساعد على تحقيق أهداف المهنة ومواكبة التطورات التي تشهدها على المستوى الدولي، كما أكد على ضرورة تفعيل دور هيئة المحاسبة والمراجعة ومنحها كافة الصلاحيات في العمل على تطوير مهنة المحاسبة والمحاسبين في دول مجلس التعاون. وفي كلمته أكد الدكتور علي عويد على أهمية الالتزام بالقواعد السلوكية ومعايير مهنة المحاسبة والمراجعة

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ملتقى المحاسبين بدول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان «تحديات وتطلعات» والذي يُعد أول تعاون وتسيق بين جمعيات مجتمع مدني خليجية بعد انقطاع دام عدة سنوات. وشارك بالملتقى كل من الدكتور أحمد المغامس الأمين العام للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، والدكتور علي عويد رئيس لجنة المراقبين القانونيين بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، والدكتور فالح العازمي رئيس اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية، والسيد صالح بن عبد الله الفارسي الرئيس التنفيذي لشركة أساس للأعمال ممثلاً عن جمعية المحاسبين العمانية. وحضره على منصات زووم وفيسبوك وتويتر نحو 300 من المحاسبين القانونيين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي بداية الملتقى طرح الدكتور أحمد المغامس عدة محاور هي: ضرورة مواكبة مخرجات التعليم لاحتياجات السوق المهني، ومساهمة الجمعيات في أعمال الترجمة والتأليف للكتب القائمة على المعايير المحاسبية



هيئة الرقابة الإدارية والشفافية تشارك في مؤتمر «دور الحوكمة في تفعيل نظم الرقابة بالجهات الحكومية وترشيد النفقات» بالتعاون مع «جمعية المحاسبين القانونيين القطرية»



هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
ADMINISTRATIVE CONTROL & TRANSPARENCY AUTHORITY



Qatar Association of
Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

الإدارية والشفافية في تطبيق الحوكمة، وذلك من خلال عدة محاور من بينها التعريف بمبادئ الحوكمة، وأهداف الحوكمة في القطاع العام، وتطبيق الحوكمة في هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، والإطار الوطني للنزاهة والشفافية، وترتيب دولة قطر في مؤشر الحوكمة التابع للبنك الدولي.

ومن جانبها تناولت السيدة هنا بدوي، المدربة المعتمدة في معهد بازل للحوكمة جهود المعهد في تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد، مساهمة من المعهد في تحقيق التنمية المستدامة والنمو العادل واحترام حقوق الإنسان، مشيرة إلى المرتبة المتقدمة التي تتبوها دولة قطر في مؤشرات المعهد. وأكدت أن تطبيق الحوكمة بطريقة فعالة بالقطاع الحكومي يزيد من ثقة الشعب في إدارة الحوكمة ويعزز مبدأ سيادة القانون، وبالتالي يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات.

وتناولت السيدة رالتزا جيرمانوفا، مسؤولة حوكمة الشركات في مؤسسة التمويل الدولية بواشنطن، عمل مؤسسة التمويل الدولية بشأن الإفصاح عن الاستدامة والشفافية.

وقدم السيد أحمد ترتير عضو مجلس إدارة جمعية الأخصائيين المعتمدين الأمريكية ACAMS ورقة تحت عنوان «السياق الدولي للحوكمة»، حيث تناول الفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطبيق الحوكمة، ومهام مجلس الإدارة، ودور لجان الرقابة، وتقييمات الحوكمة.

بصفة خاصة، وضرورة هجر النظريات القديمة للرقابة التي تركز على تصيد الأخطاء، وتبني النظم الحديثة للرقابة التي تركز على تعقب مصادر الخلل وتقديم حلول لها بما يخدم الأهداف العليا للدولة والمؤسسة.

وأوضح سعادته أن تعزيز نظم الحوكمة وتطبيقاتها، بما في ذلك دور الحوكمة في تفعيل نظم الرقابة بالجهات الحكومية وترشيد النفقات، هو أمر مستمر ومتجدد، لا يتوقف عند حد معين، ويشهد كل يوم تطور جديد على المستوى الدولي، وهو ما يتطلب العمل الدؤوب والمستمر لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

وفي كلمة له توجه الدكتور هاشم السيد، رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بوافر الشكر لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية على تعاونهم في تنظيم المؤتمر، مشيراً إلى أن ذلك يأتي ضمن جهود الهيئة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة ومكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره، للحفاظ على ريادة دولة قطر في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، مضيفاً أن الجمعية تحرص على تنظيم مثل هذه الفعاليات إعمالاً لما ورد في أهدافها المتضمنة عقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرات مع الهيئات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأشار إلى أن موضوع المؤتمر يرجع إلى أهمية الحوكمة كركيزة أساسية ضمان تطور الجهات الحكومية واتخاذ القرارات الرشيدة التي تراعي متطلبات وتوقعات جميع المعنيين والمستفيدين من خدمات القطاع الحكومي، وأن تطوير أنظمة عمل متكاملة وتحديد المسؤوليات وأطر العمل والإلتزام بها يضع الأسس الصحيحة للحوكمة والإدارة الرشيدة، وتعزيز ثقافة التميز والإبداع.

واستعرض السيد أمل الكواري، مدير إدارة الرقابة والشفافية جهود هيئة الرقابة

انطلقت فعاليات مؤتمر «دور الحوكمة في تفعيل نظم الرقابة بالجهات الحكومية وترشيد النفقات» يوم الأربعاء الموافق 2021/3/10، عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية.

واستقطب المؤتمر، متحدثين من هيئة الرقابة الإدارية والشفافية وجمعية المحاسبين القانونيين القطرية، إضافة إلى خبراء من مؤسسات وهيئات دولية في مجال الحوكمة، حيث تم خلال فعاليات المؤتمر التي عقدت لمدة يوم واحد، التباحث حول الأهمية البالغة للحوكمة وتطبيق مبادئها بصورة فعالة وفقاً لأعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المهنية السليمة، وصولاً لإرساء قواعد الشفافية والمساءلة في تفعيل الرقابة بالجهات الحكومية وترشيد النفقات.

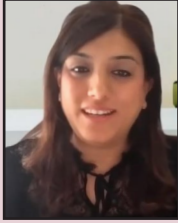
كما ناقش المؤتمر عدة محاور حول إجراءات الحوكمة وأهميتها في القطاع العام، وتقديم أفضل الممارسات في هذا المجال، وتبادل الخبرات الخاصة بها، مع تسليط الضوء على انعكاساتها على تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة وتفعيل الدور الرقابي ومحاربة الفساد من خلال الإلتزام بالقوانين والأنظمة، وتحقيق مبدأ النزاهة والشفافية في إدارة المال العام وموارد الدولة.

وقد ذكر سعادة السيد/ حمد بن ناصر المسند رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في كلمة ألقاها، في افتتاح هذا المؤتمر بأن الحوكمة منظومة متكاملة تتطلب وضع وتنفيذ معايير للمشاركة وحكم القانون والشفافية والنزاهة بما يؤدي إلى فاعلية وكفاءة المؤسسات، بما في ذلك كفاءة تلك المؤسسات في تحصيل مواردها وفي ترشيد نفقاتها، وهو ما يتطلب بدوره رقابة داخلية وخارجية، وبالتالي فإن تطوير نظم الحوكمة يجب أن يكون شاملاً ويخضع لتقييم دوري لتقييم مدى نجاعته، كما نوه إلى ضرورة تطوير نظريات الرقابة

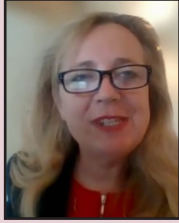


عقدته «المحاسبين القانونيين» تحت رعاية وزارة التعليم والتعليم العالي مؤتمر يبحث تأثير جائحة كورونا على موازنات التعليم

ميدلسكس البريطانية إن الطلاب في المناطق الريفية في البلدان الهشة كانوا الأكثر تضرراً من توجه المدارس والجامعات إلى التعليم عن بُعد، لعدم توفر التقنيات ولقصر ذويهم. كما أوضحت أن النساء عانين أكثر لأن الأثر يتجاوز التعليم إلى التوظيف، ولكنها أشارت إلى أن العملية التعليمية لن تعود أبداً إلى سابق عهدها، فقد كشفت الجائحة أن المدارس بشكلها القديم لم تعد ضرورية وأن الإنترنت هو مستقبل التعليم في العالم، فقبل نحو عامين لم يكن أحد مستعداً للتعليم عبر الإنترنت ولكن الوضع اختلف حالياً.



بالافي كيشور



جابين كلارك

بوسلمان رئيس الإدارة المالية - بالإجابة - بمعهد الدوحة للدراسات العليا أن الجائحة ألقت بظلالها على موازنات الجامعات والمؤسسات التعليمية، وأن على هذه المؤسسات أن تأقلم معها حفاظاً على سير العملية التعليمية. وأشارت خبيرة دولية في شؤون الجامعات إلى أن أثر هذه الجائحة على اقتصادات الدول يفوق ما أحدثته الأزمة المالية عام 2009. وقالت د. جين تاوورز كلارك رئيس الشراكات الأكاديمية في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية إن هذه التغيرات ستفرض على الجامعات البحث عن طرق جديدة في التمويل خلال الخمس سنوات القادمة. وحسب دراسة أجرتها جمعية المحاسبين البريطانية كشفت عنها الدكتورة كلارك فإن تأثير هذه الجائحة على التعليم سيستمر إلى وقت طويل في المستقبل، فالأمر لا يتعلق بالتمويل فقط ولكنه تأثير يشمل مستوى التعليم وطرقة ومناهجه، وأضافت أن هناك نحو 220 مليون طالب جامعي في 170 دولة تأثروا سلباً بسبب هذه الجائحة. ومن جهتها قالت السيدة بالافي كيشور رئيس قسم المحاسبة والمالية في جامعة

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مؤتمراً تحت عنوان «المتغيرات المالية في موازنات التعليم والتعليم الجامعي». والذي بحث تداعيات جائحة كورونا على ميزانيات التعليم. وشارك بالمؤتمر، الذي رعته وزارة التعليم والتعليم العالي، عدد من الخبراء والمهتمين بموازنات التعليم. في بداية المؤتمر قال الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية: إن الأزمة كشفت عن علاقة المؤسسات التعليمية وتأقلمها مع معطيات هذه الجائحة، لاستكشاف بناء أنظمة تعليمية حديثة وسبل تمكين الطلاب من مواصلة التعليم أثناء الجائحة وبعدها، مع إعطاء الأولوية لصحة وسلامة الطلاب والمعلمين والمجتمعات. وتجسد ذلك بتعظيم دور التكنولوجيا في توفير آليات التعليم عن بُعد، وهو ما زاد من حجم الإنفاق على التعليم. وأكد أن جائحة كورونا فرضت على المؤسسات التعليمية إعادة ترتيب ميزانياتها من حيث الإيرادات والمصروفات، ليتم الإنفاق على التكنولوجيا حتى لا تتوقف العملية التعليمية. وفي كلمة لها أوضحت السيدة أحلام



السيد محمد سلطان

تحت رعاية هيئة الرقابة الإدارية والشفافية «جمعية المحاسبين القانونيين» تطلق مبادرة تطبيقات الحوكمة في القطاع العام

مشيراً إلى أن هذه المبادرة تؤكد مدى حرص الهيئة على الارتقاء بعمل مؤسسات الدولة وتطبيق قواعد الحوكمة السليمة فيها، للحد من الفساد والحفاظ على المال العام ورفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر وتمكين القوى البشرية بالتدريب والتوعية وتنمية المهارات المطلوبة.

إلى علاقة الحوكمة بالتنمية والاستثمار والإصلاح الإداري ومكافحة الفساد وتعزيز القدرة التنافسية إلى جانب جهود دولة قطر في هذه المجال. وفي تصريح له تقدم السيد محمد سلطان العلي عضو مجلس الإدارة، أمين صندوق جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بوافر الشكر لهيئة الرقابة الإدارية والشفافية على دعمهم الدائم والمستمر لأنشطة الجمعية،

أربع ورش تطرح مجموعة من المحاور، أهمها: تعريف المشاركين بمفهوم وقواعد حوكمة الهيئات والمؤسسات لتعزيز الإدارة الرشيدة، ومعرفة الإطار التنظيمي ودور الجهات الرقابية في تطبيق مبادئ الحوكمة، وإستراتيجيات التطبيق الأمثل لقواعد الحوكمة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لتطبيق الحوكمة، وتوضيح مجموعة من المبادئ والمؤشرات المتعلقة بالحوكمة، بالإضافة

أطلقت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية «مبادرة تطبيقات الحوكمة في القطاع العام» تحت رعاية هيئة الرقابة الإدارية والشفافية عبر تقنية الاتصال المرئي. وتستهدف المبادرة المحاسبين، ورؤساء أقسام الحسابات، ومدبري إدارات الشؤون المالية والإدارية، والمراقبين الماليين، والمدققين الداخليين، ورؤساء الأقسام والإدارات بالوزارات والمؤسسات. كما تتضمن المبادرة

«المحاسبين القانونيين» تنظم ندوة حول المحاسبة القضائية

التي تعتمد عليها الرؤية الواضحة لمصدر القرار سواء كان من القضاء أو من الجهات الرقابية. وفي نهاية الندوة أجاب الدكتور هاشم السيد على أسئلة الحضور الذين توجهوا بالشكر إلى جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على تنظيم مثل هذه الفعاليات الهادفة، والقيام بكل ما من شأنه الارتقاء بمهنة المحاسبة والمحاسبين.



د هاشم السيد

والجرائم الاقتصادية. وحول شخصية المحاسب القضائي وتقرير الخبرة أكد أن المحاسب القضائي يجب أن يتحلّى بمجموعة من الصفات الشخصية والمهنية التي تؤهله للقيام بعمله، كما يجب أن يكون تقرير الخبرة قائمًا على أسس علمية ويتسم بالدقة والموضوعية وأن يكون مطابقًا للقواعد الفنية المتعارف عليها، لأن التقرير ورأي الخبير الحسائي هو الركيزة الأساسية

المحاسبة القضائية مقتصرة على الجهات القضائية، بل أصبحت تطلب من جهات عديدة مثل البنوك، والشرطة، وشركات التأمين، والمنظمات الحكومية وغيرها، كما أن نتائج العديد من الدراسات تشير إلى تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في السنوات القادمة.

وفي تعريف المحاسبة القضائية أوضح أنها استخدام مهارات المحاسبة والمراجعة والمهارات التحقيقية في مساعدة القضاء في النزاعات ذات الصبغة المحاسبية والمالية للوصول للحقيقة، ومن هنا يأتي الغرض منها في مساعدة القضاء في هذا النوع من القضايا.

وأضاف أنه تعددت أدوار المحاسب القضائي، بالإضافة إلى دوره في المحاكم كشاهد خبير، حيث يقوم بإنجاز المهمة المكلف بها من قبل المحكمة، فإنه قد يقوم بدور المستشار، الوسيط، أو المحكم، كما أن تعاون المحاسبين والقانونيين أصبح أمرًا لا مفر منه للنجاح في ردع الاحتيال وغسل الأموال

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ندوة تحت عنوان «المحاسبة القضائية» وتناولت الندوة التي ألقاها الدكتور هاشم السيد، الخبير المالي المتخصص في الحوكمة، والمحاسبة القضائية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رئيس مجلس إدارة الجمعية، تناولت المحاسبة القضائية من خلال أربعة محاور هي: مفهوم المحاسبة القضائية وأهدافها وشخصية المحاسب القضائي، إجراءات القيد والممارسة ومجالات خدمات المحاسب القضائي، الإطار القانوني وقانون تنظيم أعمال الخبرة، منهج الإدارة وكتابة التقارير والشروط الواجب توافرها في تقرير الخبرة.

وقال الدكتور هاشم السيد إن الاهتمام بالمحاسبة القضائية تزايد بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال، مما أدى إلى زيادة الدعاوى القضائية ذات الصبغة المالية أمام المحاكم. وفي الوقت الحاضر لم تعد خدمات



ضمن جهود الجمعية في الارتقاء بالكوادر المهنية

«المحاسبين القانونيين» تطلق مبادرة التوعية بمكافحة تضارب المصالح



السيد عبد الله المنصورى

المساهمة في تعزيز جهود حوكمة المؤسسات، وتلعب دوراً في توفير بيئة عمل قادرة على مواجهة إشكاليات تعارض وتضارب المصالح في الهيئات والمؤسسات. وأكد على أن تطبيق هذه القواعد يساهم في تعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات والخدمات التي تقدمها ويساعد على دفع مسيرة التقدم والتنمية وجذب المزيد من الاستثمارات.

وفي تصريح له قال السيد عبد الله المنصورى نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إن المبادرة تأتي ضمن جهود الجمعية في التعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات في سبيل العمل على تأهيل الكوادر الوظيفية والرفع من قدراتهم المهنية من خلال مجموعة من البرامج والدورات التدريبية، كسبيل لتمكينهم في كافة الجهات والهيئات والمؤسسات، من أجل تطوير وتحديث بيئة العمل عبر آليات قانونية وإدارية، بما يساعد في تطوير الجهاز الإداري للدولة والحد من سياسة تضارب المصالح. وأضاف أن المبادرة تركز على كيفية القضاء على تضارب وتعارض المصالح في الأجهزة الإدارية والمالية كأحد الآليات المهمة والرئيسية في محاربة الفساد بكافة أشكاله، سيما ما يرتبط بالوظيفة العامة وضرورة التقيد بالقواعد والقيود الأخلاقية والإدارية المنظمة والحاكمة لعمل الموظف العام والتي من شأنها

أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن إطلاق مبادرة وطنية للتوعية بمكافحة تضارب المصالح، لتعزيز قيم النزاهة والشفافية وإرساء معايير سلوكية وأخلاقية وقواعد ومبادئ أساسية لآداب الوظيفة العامة وبناء قيم وثقافة مهنية تقوم على الأمانة والإخلاص. وتشمل المبادرة موظفي القطاع العام، والوظائف القيادية، والإدارات المتوسطة والعليا. وتتضمن المبادرة عدة محاور، منها: التعريفات والمفاهيم، الأهداف من حماية تضارب المصالح، حالات تضارب المصالح، الدوافع وراء ارتكاب تضارب المصالح، الأضرار والسلبيات على الدولة والمؤسسة والفرد، الإجراءات والآليات المتعلقة بمكافحة تضارب المصالح، العقوبات والجزاءات في عملية تضارب المصالح، الوقاية من تضارب المصالح ونشر الوعي الثقافي والقانوني لمحاربه كنعوع من تنظيم العلاقة بين المصلحة العامة والخاصة وعدم استغلال الوظيفة العامة والتربح منها.



توقيع مذكرة تفاهم بين المحاسبين القانونيين ومؤسسة دوري نجوم قطر

المحاسبة وتطوير كفاءات الكوادر البشرية في داخل دولة قطر بشكل احترافي من خلال البرامج والدورات الأكثر تخصصية، بما يساهم في تعزيز أداء كافة المؤسسات والهيئات، ومن ثم المشاركة الفعالة في النهضة الشاملة التي يشهدها المجتمع.

من جهته صرح السيد هاني بلان أن هذه المذكرة سيكون لها أثر مهم على الجهود المبذولة، للنهوض بمجال كرة القدم بصفة عامة ودوري نجوم قطر بصفة خاصة، مشيراً إلى أن الإنجازات المستدامة في مجال الرياضة تتطلب اعتماد شراكات قوية بين الجمعيات المهنية والهيئات والمؤسسات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والمكانة الرفيعة لدولة قطر في مجال الرياضة العالمية.

المعتمدة. وتأتي هذه المذكرة إيماناً من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بأهمية التواصل والتعاون المهني والعلمي مع كافة مؤسسات الدولة، لتبادل المعلومات والخبرات ورسالة الجمعية في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر من خلال فعاليات متنوعة و متميزة تسعى الجمعية من خلالها لمد جسور التواصل والتعاون مع كل الهيئات والمؤسسات المهمة بمهنة المحاسبة والمراجعة. وفي تصريح له قال الدكتور هاشم السيد: إن توقيع هذه المذكرة يعكس حرصنا الدائم على إقامة التواصل والتفاعل مع مؤسسات الدولة، وذلك في إطار الجهود التي نبذلها في سبيل تحقيق رسالة الجمعية بالارتقاء بمهنة

أبرمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ومؤسسة دوري نجوم قطر، مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون المهني والتدريب والتأهيل بين الجانبين. وبموجب هذه المذكرة، التي وقعها الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين، والسيد هاني طالب بلان الرئيس التنفيذي لمؤسسة دوري نجوم قطر، حدد الطرفان مجالات التعاون المتمثلة في تطوير الأداء العلمي والمهني للعاملين بمؤسسة دوري نجوم قطر ويشمل ذلك دعم وتشجيع إجراء البحوث والدراسات العلمية في مجال المحاسبة، والتنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وورش العمل، والتعاون في تنفيذ البرامج التدريبية المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية

ضمن جهود جمعية المحاسبين القانونيين قطريون وقطريات يحصلون على شهادة «أخصائي مكافحة غسل الأموال AMLS»

نفذت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، خلال مايو الماضي، برنامج الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال AMLS والذي يمنحه معهد الامتثال العالمي GCI. وشارك في البرنامج عدد 20 قطرياً وقطرية. وحصل عدد 10 مشاركين على الشهادة المعتمدة وسيقدم باقي المشاركين للاختبار والحصول على الشهادة تبعاً. وقد تم تصميم البرنامج لتزويد المشاركين بالمعرفة والخبرة العملية؛ بهدف تطوير خبرات الكفاءات الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال؛ ولكي يساعد المتدرب على نيل شهادة «أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال».



السيد عبد الله المنصوري

إن هذا البرنامج يندرج ضمن المسؤولية المجتمعية للجمعية ومشاركة منها في النهوض بالجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز كفاءة منظومة مكافحة غسل الأموال، ودورها في نشر هذه الثقافة بما يحقق الوعي الكامل لمخاطر جرائم غسل الأموال وخطورتها، وتنمية مهارات وقدرات المختصين والكوادر في المؤسسات الوطنية في التصدي لهذه الجرائم؛ حيث تُعد جرائم غسل الأموال من أخطر الجرائم التي تؤثر على كل مناحي الحياة. وتمتد مخاطرها إلى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية. ومن هنا فإن تضافر كافة الجهود لمكافحتها والحد من آثارها قضية هامة ومحورية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتحسين الموارد وتحقيق الاستقرار في المجتمعات.

وتضمن البرنامج عدة محاور منها: مفهوم جريمة غسل الأموال وآثارها على الفرد والمجتمع، والطرق الصحيحة للقيام بإجراءات العناية الواجبة بالعملاء وطرق الكشف عن المعاملات المشبوهة، وسياسة اعرف عميلك، ومعايير الاشتباه وطرق الإبلاغ، ومعايير الامتثال الدولية في مكافحة غسل الأموال، والواجبات والإجراءات والمتطلبات القانونية والمسؤوليات المختلفة الملقاة على عاتقهم لمكافحة هذه الجريمة، هذا علاوة على التعرف على بعض الحالات العملية من خلال الحوار والتفاعل بين المشاركين والمحاضر عبر وسائل الاتصال المرئي. وفي تصريح له قال السيد عبدالله المنصوري نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية



نظمتها جمعية المحاسبين القانونيين

ندوة حول «العملات الرقمية ما لها وما عليها»

تداولها، حتى لا يفقدوا السيطرة عليها وتتج أزمة مالية تعصف باقتصادياتهم. وعن حجم العملات الرقمية مقارنة بالعملات التقليدية في العالم أشار إلى وجود أكثر من 6000 عملة رقمية تبلغ قيمتها ترليون دولار، وهي بذلك لا تمثل إلا نسبة بسيطة في مقابل حجم الأموال والعملات التقليدية التي تبلغ 83 ترليون دولار. وأكد أن انتشار العملات الرقمية يتوقف على سياسات الدول وأصحاب القرار ومدى قبولهم لها بجانب التطور التكنولوجي ووعي الأفراد والمجتمعات بكيفية التعامل بها. وفي نهاية حديثه أجاب الدكتور هاشم السيد على أسئلة المشاركين، حيث شهدت الندوة تفاعلاً كبيراً من الحضور الذين توجهوا بالشكر لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية على تنظيم مثل هذه الفعاليات المهمة.

انتشار العملات الرقمية يتوقف على سياسات الدول والتطور التكنولوجي ووعي المجتمعات

السادس والأخير فتضمن أثر العملات الرقمية على مستقبل الدول والشركات والأفراد. وقال الدكتور هاشم السيد إن العملات الرقمية رغم حداثة ظهورها، لكنها احتلت مساحة كبيرة على الساحة المالية، وتمكنت بدعم مكاسبها القياسية أن تصبح فرصة استثمارية مثيرة للاهتمام بالنسبة للعديد من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن هذه العملات أصبحت أمراً واقعاً في التعاملات والإدخار والاستثمار، وأن المستقبل يتجه نحو رقمنة الأداء والإنتاج، لذا لا يمكن رفض العملات الرقمية كوسيلة للتبادل بين أفراد المجتمع ولكن يجب على الدول وأصحاب القرار وضع الضوابط اللازمة

بينها وبين العملات التقليدية. ودار المحور الثاني حول أنواع العملات الرقمية وآلية تداولها وأسواق التداول وقيمتها في الأسواق وأسعارها والمقارنة بين أنواعها وكيفية الاستثمار فيها. وفي المحور الثالث المخصص لقانون السوق والتداول تناول آلية السوق ومؤثرات التداول وأفضل شركات التداول وأفضل العملات تداولاً والنقاط الواجب معرفتها قبل التداول. أما المحور الرابع شمل قانونية التداول والجرائم التي يمكن أن تنشأ عنه والدول التي تسمح به. وفي المحور الخامس تناول تطور تداول العملات الرقمية وكيفية تعامل الدول فيها وتأثيرها الإيجابي والسلبي على اقتصاديات العالم. أما المحور

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ندوة، عبر وسائل الاتصال المرئي، بمشاركة أكثر من 300 شخص، تحت عنوان «العملات الرقمية ما لها وما عليها». وتحدث في الندوة الخبير الاقتصادي الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة الجمعية، حيث استعرض الموضوع من خلال ستة محاور. ففي المحور الأول تناول تعريف العملة الرقمية وتاريخها وخصائص تعدينها والفرق

” أصبحت أمراً واقعاً في التعاملات والأدخار والاستثمار

Qatar Association of Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

العملات الرقمية

ندوة
العملات الرقمية ما لها وما عليها
المحاضر/ الدكتور هاشم السيد

اليوم: الأربعاء
الساعة: 5:30 مساءً حتى 6:30 مساءً
التاريخ: 8/7/2020

ACCA

علاقة استراتيجية بين «المحاسبين القانونيين القطرية» و ACCA

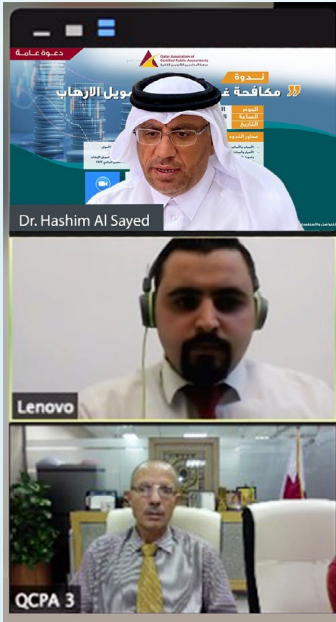
والإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC هو المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على مستوى العالم. و يعمل الاتحاد مع أعضائه ومنتسبيه لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة. ويقوم الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال مجالسه المستقلة المختصة بوضع المعايير بتطوير معايير دولية في مجالات سلوك وأداب المهنة والمراجعة والتعليم والمعايير المحاسبية للقطاع العام. كما أنه يصدر وثائق إرشادية لدعم المحاسبين المهنيين الموظفين العاملين، بالمكاتب الصغيرة والمتوسطة والمحاسبين العاملين في القطاعات التجارية، والدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم IFAC بإصدار وضعيات تتعلق بالمصلحة العامة.

والتي تُعد من أهم الشهادات التي تلي متطلبات منتسبي مهنة المحاسبة. وفي تعقيب له قال الدكتور هاشم السيد إن عضوية الاتحاد الدولي تُعد بمثابة نقلة نوعية في مسيرة الجمعية، وشهادة جديدة على ثقة المنظمات الإقليمية والدولية في أنشطتها وما تقوم به من جهود في تطوير مهنة المحاسبة والارتقاء بالمستوى المهني للأعضاء ومنتسبي المهنة. مشيراً إلى أنها تأتي انطلاقاً من رؤية جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بضرورة تعزيز العلاقات مع كافة الجمعيات والمؤسسات والمعاهد العلمية ذات الصلة بمجال المحاسبة، لتبادل الخبرات والتمكين من الوصول إلى أحدث المستجدات في عالم المحاسبة والتدقيق.

عقد الدكتور هاشم السيد، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية اجتماعاً مع ممثلي جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA، وذلك لبحث تطوير التعاون الاستراتيجي بين الجمعيتين في مجال التدريب وتقديم الاستشارات، بجانب متابعة إجراءات حصول جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين. وتقدم الدكتور هاشم السيد بالشكر لممثلي الجمعية البريطانية على دعمهم وراعتهم لملف الجمعية في سبيل الحصول على عضوية الاتحاد الدولي. وكذلك التعاون المستمر في تنفيذ البرامج والندوات والفعاليات المشتركة، والتدريب وتقديم المشورة والدعم الفني، بجانب التأهيل لشهادة ACCA



نظمتها جمعية المحاسبين القانونيين ندوة حول «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»



باتت النظم التشريعية الفعالة غير قادرة وحدها على التصدي لأساليب التمويه التقليدية والمستحدثة، التي تتلون بها مثل هذه الجرائم. وفي نهاية الندوة دار حوار مفتوح أجاب فيه الدكتور هاشم السيد والاستاذ قصي الجمال على أسئلة المشاركين، حيث شهدت الندوة تفاعلاً كبيراً من الحضور الذين أثنوا على جهود جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في تنظيم مثل هذه الفعاليات وتوعية المجتمع ضد الجرائم الخطيرة.

هذه العمليات أو على مستوى الأساليب الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا. وأضاف أنه نتيجة للآثار السلبية التي تركها عمليات غسل الأموال فإن مكافحة هذه الجريمة يحظى باهتمام كبير، ولذلك زاد الاهتمام بطرق مواجهتها من قبل العديد من المنظمات والمراكز الدولية. كما لجات غالبية الدول إلى وضع تشريعات تجرم هذه الأنشطة، علاوة على التعاون الدولي لمواجهتها والحد من تداعياتها. وحول جهود دولة قطر أشار إلى أنه تم وضع استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشهد هذه الاستراتيجية تعاوناً كاملاً بين جميع جهات إنفاذ القانون في الدولة من أجل حماية الاقتصاد والمجتمع من هذا النوع من الجرائم.

ومن جهته استعرض السيد قصي الجمال الجهود العربية والدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التركيز على دور بعض المنظمات مثل الأمم المتحدة، ومجموعة العمل المالي (فاتف)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجموعة «إغمونت» لوحدات المعلومات المالية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأكد أن العالم يشهد تطورات متلاحقة في مجال تجريم ومكافحة غسل الأموال. وتزايدت القناعة الدولية بأن التعاون الدولي يمثل شرطاً لازماً وضرورياً لمكافحة هذا النوع من الجرائم، بعد أن

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ندوة، عبر وسائل الاتصال المرئي، بمشاركة حوالي 300 شخص، تحت عنوان «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب». وتحدث في الندوة الخبير الاقتصادي الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة الجمعية، والسيد قصي الجمال وهو أحد المدربين المعتمدين.

تناول الدكتور هاشم السيد مفهوم جريمة غسل الأموال وارتباطها بجرائم أخرى، وتاريخها، وأساليبها، والمراحل التي تمر بها، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومصادر الأموال المراد غسلها، والقنوات التي تعمل من خلالها وكيف أن نطاقها اتسع ليشمل أنشطة اقتصادية أكثر بجانب القطاع المالي والمصرفي، والعوامل التي تساعد على انتشار هذه الجرائم.

وقال الدكتور هاشم السيد إن مصطلح غسل الأموال يعني أي فعل أو شروع فيه يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت من مصادر مشروعة، ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة. وتعد ظاهرة غسل الأموال من الظواهر الخطيرة، التي تواجه الكثير من الدول، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة أن الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال يقابلها جهود مضادة سواء بدخول فئات جديدة من المتخصصين في مختلف المهن لتسهيل



السيد محمد سلطان

تستهدف المحاسبين والخريجين القطريين الجمعية تطلق المبادرة الثانية للتدريب الميداني

مهنة المحاسبة والمراجعة وتحسين وتطوير مزاوتها والنهوض بها وتممية الوعي بقواعدها وسلوكياتها وتعزيز مشاركتها في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

وأعرب عن أمله في أن تتكامل الجهود التي تبذلها الجمعية عبر التعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات بالنجاح في تطوير عدد من المبادرات المهمة وتبادل التجارب والخبرات، لما فيه مصلحة المهنة والعاملين فيها، مؤكداً ضرورة إقامة علاقات مهنية متينة مع الجهات المختلفة مما يتيح توفير الكثير من الخدمات لمنتسبي المهنة وإنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة. بما يفي باحتياجات مؤسسات القطاعين العام والخاص ومواكبة مستوى التطور الاقتصادي المتميز الذي وصلت إليه دولة قطر وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

ويتضمن برنامج المبادرة توفير المادة العلمية الخاصة بالمتردين، والتنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة ومكاتب المحاسبة العالمية للمعايشة العملية وتطبيق ما تم التدريب عليه من خلال حالات عملية. وزيادة في الفاعلية ستعمل الجمعية على إجراء اختبار أولي لكل المشاركين، لتحديد مستواهم وقدراتهم العلمية، على أن يتم إجراء اختبار وتقييم في نهاية البرنامج، علاوة على التقييم الدوري للمشاركين وإعداد ملف خاص بكل متدرب وتوفيره للجهات والمؤسسات الراغبة في توظيف الخريجين المؤهلين المشاركين في المبادرة.

ومن جانبه توجه السيد محمد سلطان عضو مجلس الإدارة، أمين صندوق جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالشكر إلى بنك الدوحة على رعايته للمبادرة، مشيراً إلى أنها تأتي ضمن جهود الجمعية والحرص على ريادة

بعد النجاح الكبير الذي حققته المبادرة الأولى، أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن إطلاق المبادرة الوطنية الثانية «للتدريب الميداني للمحاسبين والخريجين القطريين»، برعاية بنك الدوحة. وتعمل المبادرة على استقطاب عدد 14 قطري وقطرية لتدريبهم. ويشمل التدريب عدة برامج منها: استخدام الأكسيل المحاسبي، والبرامج المستخدمة في الجهات والمؤسسات العامة والخاصة، وشهادة المهنة المعتمدة في معايير التقارير المالية CERT IFR، وشهادة مهنية معتمدة في معايير القطاع العام CERTIPAS. على أن يكون التدريب بمعرفه متخصصين حاصلين على أعلى الشهادات المهنية المعتمدة، بهدف تأهيل المشاركين ورفع مستواهم العلمي والعمل على الدمج بين التعليم الأكاديمي والممارسة الميدانية، لتطبيق ما تم التدريب عليه من خلال حالات عملية.

من مواكبة احتياجات سوق العمل المتغيرة، والمساهمة في تكريس شروط التنمية المستدامة، وذلك تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030.

وأضاف الشمري أن رؤية المؤسسة القائمة على دعم قطاعي الصحة والتعليم لحياة أفضل، هي المرجعية الرئيسية التي تستند إليها مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية في صياغة وتنفيذ مبادراتها وأنشطتها التنموية والإنسانية، فضلاً عن أن تطور هذين القطاعين يعد من أهم مقومات النهضة الشاملة، والتي تعكس الصورة الحضارية لأي دولة حول العالم.

وفي السياق ذاته أشار مدير الخدمات المساندة أن المسؤولية المجتمعية تشكل جوهر عمل مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية الممول ذاتياً بهدف ضمان الاستمرارية، وموازنة عمل المؤسسات والجمعيات المختلفة العاملة في هذا الشأن.

«جاسم وحمد بن جاسم الخيرية» تدعم «المحاسبين القانونيين القطرية»

تغطية تكاليف تأهيل عدد من الخريجين القطريين، وتمكينهم من تحقيق حضور فاعل في سوق العمل، وإكسابهم الخبرات الكافية لمواجهة متطلباته المتغيرة. شهد لقاء تقديم الدعم حضور كل من السيد فواز عيد الشمري مدير الخدمات المساندة في مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية، والدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية. وفي هذا الإطار أكد السيد فواز عيد الشمري حرص المؤسسة على دعم جهود مختلف الجمعيات داخل قطر ذات الأنشطة التنموية، والهادفة إلى رفق سوق العمل بكوادر قطرية شابة وفاعلة على مستوى عالٍ من التأهيل المهني والأكاديمي، الأمر الذي يمكنها

الهادفة لخدمة الخريجين من المحاسبين القطريين، وتأهيلهم لنيل الشهادات المهنية المختلفة والمعتمدة دولياً. يتمثل الدعم بتقديم مبلغ مالي للمساهمة في

تواصل مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية جهودها المساندة لأنشطة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، والعمل على دعم برامجها التنموية المتنوعة





أطلقتها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

المبادرة الوطنية الأولى للتدريب الميداني للمحاسبين والخريجين القطريين

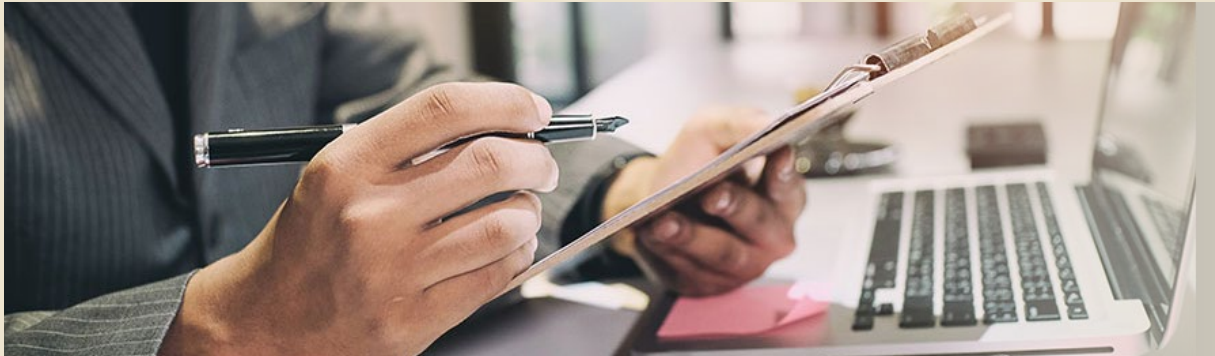
أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن إطلاق المبادرة الوطنية الأولى «للتدريب الميداني للمحاسبين والخريجين القطريين»، برعاية وزارة الخارجية، ومركز قطر للمال، واللجنة الأولمبية القطرية، وشركة أومنيوم قطر، وهيئة الأشغال العامة. وتطلق المبادرة غداً الاثنين الثامن من مارس ولمدة ستة أشهر، على مدار يومين في كل أسبوع. وتعمل المبادرة على استقطاب عدد 45 قطري وقطرية لتدريبهم على ثلاث مجموعات، تنفيذاً للإجراءات الاحترازية. ويشمل التدريب عدة برامج منها: استخدام الاكسيل المحاسبي، والبرامج المستخدمة في الجهات والمؤسسات العامة والخاصة، وشهادة المهنة المعتمدة في معايير التقارير المالية IFRS CERT، وشهادة مهنية معتمدة في معايير القطاع العام CERTIPSAS. على أن يكون التدريب بمعرفة متخصصين حاصلين على أعلى

الشهادات المهنية المعتمدة. ويتضمن برنامج المبادرة توفير المادة العلمية الخاصة بالمترشحين، والتنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة ومكاتب المحاسبة العالمية للمعايشة العملية وتطبيق ماتم التدريب عليه من خلال حالات عملية. وزيادة في الفاعلية ستعمل الجمعية على إجراء اختبار أولي لكل المشاركين، لتحديد مستواهم وقدراتهم العلمية، على أن يتم إجراء اختبار وتقييم في نهاية البرنامج، علاوة على التقييم الدوري للمشاركين وإعداد ملف خاص بكل متدرب وتوفيره للجهات والمؤسسات الراغبة في توظيف الخريجين المؤهلين المشاركين في المبادرة.

ومن جانبه توجه الدكتور هاشم السيد، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالشكر إلى وزارة الخارجية، ومركز قطر للمال، واللجنة الأولمبية القطرية، وشركة

أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن إطلاق المبادرة الوطنية الأولى «للتدريب الميداني للمحاسبين والخريجين القطريين»، برعاية وزارة الخارجية، ومركز قطر للمال، واللجنة الأولمبية القطرية، وشركة أومنيوم قطر، وهيئة الأشغال العامة. وتطلق المبادرة غداً الاثنين الثامن من مارس ولمدة ستة أشهر، على مدار يومين في كل أسبوع. وتعمل المبادرة على استقطاب عدد 45 قطري وقطرية لتدريبهم على ثلاث مجموعات، تنفيذاً للإجراءات الاحترازية. ويشمل التدريب عدة برامج منها: استخدام الاكسيل المحاسبي، والبرامج المستخدمة في الجهات والمؤسسات العامة والخاصة، وشهادة المهنة المعتمدة في معايير التقارير المالية IFRS CERT، وشهادة مهنية معتمدة في معايير القطاع العام CERTIPSAS. على أن يكون التدريب بمعرفة متخصصين حاصلين على أعلى

وأضاف أن المبادرة تهدف أيضاً إلى توفير فرص أكبر للتوظيف والترقي، وتوسيع قاعدة العاملين بمهنة المحاسبة، لضمان إنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة. بما يفي باحتياجات كافة المؤسسات والهيئات ومواكبة مستوى التطور الاقتصادي المتميز الذي وصلت إليه دولة قطر وتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.



إحصائيات الجمعية خلال النصف الأول من العام 2021

4,460

عدد
المستفيدين
من الفعاليات

18

عدد
الفعاليات

54

عدد المستفيدين
من البرامج
المهنية في مجال
مكافحة غسل
الأموال

5

عدد البرامج
المهنية في
مجال مكافحة
غسل الأموال

152

عدد
المستفيدين
من البرامج
المهنية

17

عدد البرامج
المهنية

713

عدد
المستفيدين
من البرامج
التدريبية

41

عدد البرامج
التدريبية

iii 5,379

عدد المستفيدين من برامج
وأنشطة وفعاليات الجمعية

28

جهة

الجهات المحلية التي تم التعاون معها



6

جهات

الجهات الدولية التي تم التعاون معها

ACAMS®



ACCA Think Ahead





أبوغزاله: إصدار المعايير الدولية 2020 لإعداد التقارير المالية IFRS

بعنوان إصلاح مرجع سعر الفائدة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، ومعيار المحاسبة الدولي 39 وهو ساري المفعول بداية من كانون الثاني/ يناير 2020. كما شملت التعديلات بعض متطلبات محاسبة التحوط وذلك لتخفيف وقع الآثار المحتملة الناجمة عن عدم اليقين الذي يحدث جراء إصلاح أسعار الفائدة المرجعية، مثل أسعار الفائدة المعمول بها بين البنوك (IBORs). وتتطلب التعديلات من المنشأة تقديم معلومات إضافية للمستثمرين عن علاقاتها التحوطية التي تأثرت بشكل مباشر بحالة عدم اليقين المذكورة.

وتعتبر هذه النسخة الرسمية الوحيدة المطبوعة للنص الموحد للبيانات الرسمية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حسيما صدرت في 1 كانون الثاني/ يناير 2020، والمتجمة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA. واستعرض الدكتور أبوغزاله أهم التعديلات التي احتوتها نسخة 2020 وأهمها: إصلاح مرجع سعر الفائدة والذي تم بموجبه تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 « الأدوات المالية »، ومعيار المحاسبة الدولي 39 « الأدوات المالية: الاعتراف والقياس»، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 « الأدوات المالية: الإفصاحات ». يعدل الإصدار

أعلن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين عن إصدار المجمع لأحدث نسخة عربية مترجمة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعام 2020، بالتعاون مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS .



المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)

أبوغزاله: إصدار النسخة العربية لكتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام 2020

« معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 5 « تكاليف الاقتراض»
« معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 13 « عقود الإيجار»
« معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 21 « انخفاض الأصول غير المولدة للنقد»
« معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 26 « انخفاض الأصول المولدة للنقد»
« معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 30 « الأدوات المالية: الإفصاح»
« معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 33 « تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى (معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام)»
« معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 40 «عمليات اندماج الأعمال في القطاع العام .»

مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك إلى أعلى المستويات المهنية من خلال اهتمامها بالإصدارات المحاسبية ومتابعة كل جديد وحديث في مهنتي المحاسبة والتدقيق. وأشار أبوغزاله إلى أن الجديد في هذه النسخة هو اعتماد مجلس معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام التعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 19 « المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة»، ومعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 42 «المنافع الإجتماعية»، نتيجة للتعديلات التي أصدرها المجلس بعنوان الخدمات الجماعية والفردية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 19). وتم أيضاً تعديل مجموعة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام نتيجة للمشروع الذي أصدره المجلس بعنوان تحسينات على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام 2019، حيث يتطلب هذا المشروع إدخال تعديلات ضرورية ولكنها ليست عاجلة على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وتم تعديل الوثائق التالية:



أعلن سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) عن إصدار الجمعية للنسخة العربية المترجمة من كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام 2020. وأشار إلى أن الجمعية تسعى لتطوير علوم المحاسبة والإدارة وما يتصل بها ويتفرع عنها من مبادئ تطبيق على كل أو بعض الخدمات المهنية، مضيفاً أنها تسعى أيضاً إلى تطوير

استشعاراً من الجمعية بأهمية دورها تجاه الأعضاء ومسؤوليتها المجتمعية تجاه الوطن، وتماشياً مع توجهات الدولة ومبادراتها النوعية للاستثمار في العنصر البشري، فقد أطلقت الجمعية مبادرة «نفتخر بهم». وذلك تعبيراً عن اعتزازنا بمنتسبي المهنة من الحاصلين على شهادات مهنية من خلال الجمعية، وتوطيد جسور التواصل معهم، وتشجيعاً للآخرين للتقدم للحصول على هذه الشهادات لما لها من أهمية قصوى في الارتقاء بمستواهم المهني وتحسين جودة الأداء في المؤسسات.



رباب محمود أبو وطفه

حاصلة على شهادة
مُعتمدة في التقارير
المالية الدولية
«CERT IFR»



**الشيخة/ هيبا بنت فهد بن
عبدالرحمن بن حمد آل ثاني**

حاصلة على شهادة
أخصائي معتمد في
مكافحة غسل الأموال
«AMLS»



**الشيخة/ جواهر بنت ثاني بن
محمد بن جاسم آل ثاني**

حاصلة على شهادة
أخصائي معتمد في
مكافحة غسل الأموال
«AMLS»



أمجد عبدالكريم أحمد

حاصل على شهادة
أخصائي معتمد في
مكافحة غسل الأموال
«AMLS»

حاصل على شهادة
أخصائي ضرائب أجنبية
«FTS»



أمينة مسعود متيويج

حاصلة على شهادة
أخصائي معتمد في
مكافحة غسل الأموال
«AMLS»



أسماء حسين البوحدود

حاصلة على شهادة معتمدة
في التقارير المالية الدولية
«CERT IFR»



راشد علي راشد الهاجري

حاصل على شهادة
أخصائي معتمد في
مكافحة غسل الأموال
«AMLS»

حاصل على شهادة معتمدة
في التقارير المالية الدولية
«CERT IFR»



عبدالله علي التميمي

حاصل على شهادة
أخصائي معتمد في
مكافحة غسل الأموال
«AMLS»

بالمجان

حمل التطبيق واستعرض كم هائل من الفيديوهات للبرامج والدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق والإدارة والحوكمة ومكافحة غسل الأموال، والتي يقدمها نخبة من الأكاديميين والمدربين من ذوي الخبرة والكفاءة.



وزير التجارة والصناعة والقائم بأعمال وزير المالية يؤكد حرص قطر على مواجهة الفساد

والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية.. مضيافاً أن الدولة عملت على تشجيع الجهات الحكومية على مواصلة تنفيذ البرامج الهادفة إلى تعزيز كفاءة النفقات العامة وتحقيق الاستدامة المالية. وتابع سعادته "بالنظر إلى هذه المعطيات ستكون دولة قطر في وضع جيد، ومع مشاريع التوسع في مشاريع النفط والغاز خلال السنوات القليلة المقبلة سيكون الاقتصاد القطري في وضع أفضل".

وفيما يتعلق بالاتفاق المستقبلية للاقتصاد القطري، أكد سعادته أن دولة قطر ماضية قدماً في تنويع اقتصادها وفق استراتيجية واضحة منبثقة عن رؤية قطر الوطنية 2030، قائلاً في هذا السياق "إن دولة قطر تبني سياسة التنويع الاقتصادي من خلال تحفيز وتمكين القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير وتسهيل بيئة الأعمال"، مؤكداً أن دولة قطر ماضية قدماً في الإصلاحات لتكون بيئة الأعمال جاذبة بشكل كبير مع تحديد قطاعات التنويع الاقتصادي وصولاً لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وفي سياق الإصلاحات، أشار سعادته إلى جهود قطر في تنظيم سوق العمل، كما لفت إلى قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي والذي يسمح بملكية أجنبية بنسبة تصل إلى 100 بالمئة من رأس المال المشترك، لافتاً إلى أن الدولة أصدرت أيضاً قانوناً يتيح للمستثمرين الأجانب التملك في المجال العقاري وغيرها من

تقدير سعر النفط عند مستوى 40 دولاراً للبرميل، حيث بلغت التقديرات الإجمالية للإيرادات نحو 160,1 مليار ريال بما يترجم توجه الدولة نحو تبني سياسة متحفظة في تقدير الإيرادات لتعزيز التوازن المالي والحد من آثار تقلبات أسعار النفط على أداء الموازنة العامة للدولة.

وأضاف أنه تم تخصيص مبلغ 72,1 مليار ريال للمشاريع الرئيسية من إجمالي مصروفات الموازنة العامة لعام 2021، وتشمل هذه المخصصات إضافة مشاريع جديدة، مع استمرار العمل على إنجاز البرامج التنموية في مختلف القطاعات ولا سيما استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. بالإضافة إلى مخصصات تطوير أراضي المواطنين، وما يصاحب ذلك من مصروفات مرتبطة بتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

وتابع سعادته أن الدولة تواصل التركيز على قطاعي التعليم والصحة، مشيراً إلى أن مخصصات قطاع التعليم تقدر بنحو 17,4 مليار ريال، وتم تخصيص جزء منها لتوسعة وتطوير المدارس والمؤسسات التعليمية. ولفت سعادته إلى تخصيص مبلغ 16,5 مليار ريال لقطاع الصحة ويغطي المزيد من المشاريع المهمة في مجال تطوير الرعاية الصحية وتوسعة المنشآت الطبية والصحية المعتمدة للعام 2021.

وأكد حرص الدولة على مواصلة مسيرتها نحو تنفيذ خطط وبرامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية والتي تستند إلى الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية 2030 والمتمثلة في التنمية البشرية،



أكد سعادة السيد علي بن أحمد الكواري وزير التجارة والصناعة والقائم بأعمال وزير المالية، حرص القيادة الرشيدة للبلاد ممثلة بحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى على مواجهة الفساد بكافة أشكاله وأنواعه، وضمان أعلى مستوى من الشفافية والحوكمة والالتزام. وقال سعادته، خلال مشاركته في أعمال /منتدى قطر الاقتصادي بالتعاون مع بلومبيرغ/ المنعقد حالياً، "يجب أن يؤكد أيضاً على أن مؤسسات الدولة تتمتع بأعلى قدر من الشفافية والالتزام والحوكمة، فضلاً عن أن دولة قطر تتمتع بنظام قضائي شفاف للغاية".

وحول الوضع الاقتصادي والمالي الراهن، أكد سعادة السيد علي بن أحمد الكواري أن وضع قطر الاقتصادي والمالي جيد للغاية، مضيفاً "تدير الميزانية بشكل جيد، وبالرغم من توقعات العجز، لكننا حققنا فائضاً بلغ 200 مليون ريال في الربع الأول من العام الحالي بفضل الانتعاش في أسعار النفط وكفاءة الإنفاق". وأوضح سعادته في هذا السياق أن الموازنة العامة لدولة قطر لعام 2021 بُيّت على



العمل جنباً إلى جنب من أجل بناء مستقبل أكثر إنصافاً واستقراراً بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية لتحقيق التعافي وبما يتيح الوصول بشكل عادل وشامل إلى اللقاحات.

ولفت إلى أن هذه الأزمة أتاحت للدولة فرصة مهمة لتسريع تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات لبناء اقتصاد أقوى وأكثر استدامة، بما في ذلك العمل على تنويع مصادر الدخل وتحسين كفاءة النفقات العامة.. مضيفاً أن الوضع الراهن يتيح الفرصة كذلك لكافة الدول لبناء اقتصاد عالمي أقوى يعود بالنفع على كافة الشعوب والأجيال القادمة.

وأشار إلى استجابة دولة قطر للخدمات الاقتصادية لعام 2020 من خلال تنفيذ الإجراءات الوقائية التي تترجم جهودها المستمرة والتزامها بأهدافها طويلة المدى والمتمثلة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.. مشيراً إلى أن الدولة نجحت في تعزيز مرونتها وتجاوز الصدمة الاقتصادية المزدوجة التي شهدتها العالم إثر انخفاض أسعار النفط والإجراءات الوقائية التي تم اعتمادها للحد من الوباء.

ودعا سعادته إلى ضرورة العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق التعافي الاقتصادي في المنطقة والعالم.. لافتاً إلى عزم دولة قطر على مواصلة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والمالية لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

الأجنبي في الاقتصاد القطري ورسخت مكانة دولة قطر كوجهة استثمارية مستقرة على المستويين السياسي والاقتصادي.

وفي سياق حديثه عن التغيرات المناخية، أكد سعادته أن دولة قطر تولي اهتماماً كبيراً لهذه الظاهرة، حيث تم استضافة العديد من الفعاليات الكبرى الهادفة للحد من تغير المناخ في الدولة ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن عشر الخاص بالتغير المناخي والذي أقيم بالدوحة وغيرها من الفعاليات المماثلة الأخرى.

كما لفت إلى أن دولة قطر تعد من أهم الدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ مثل اتفاقية باريس وبروتوكول كيوتو. علاوة على ذلك، قدمت دولة قطر تعهدات دولية في هذا الصدد.. مشيراً إلى مساهمة دولة قطر بمبلغ 100 مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً للتعامل مع تغير المناخ.

وأضاف سعادته في السياق البيئي، إلى أنه تم تنظيم الإنتاج الزراعي في الدولة لحماية مواردها المائية فضلاً عن اعتماد برامج صديقة للبيئة ضمن الاستراتيجية الوطنية الهادفة لتطوير قطاع السياحة.

وتطرق سعادته إلى الاستراتيجية التي أرستها الدولة للحفاظ على صحة أفراد المجتمع واستقرار الأسواق وتوازن الاقتصاد الوطني بشكل شامل ومستدام.. داعياً إلى

الفواتير التجارية الصادرة من دولة غير مصدرة أو بلد منتج وإتاحة استخدام المستودعات الجمركية الخاصة وتحديث آلية التعويض الجمركي وإتاحة استخدام دفتر الإدخال المؤقت للبضائع وتنفيذ نظام جديد لإدارة المخاطر وإقرار العديد من الإعفاءات الصناعية، وتنفيذ التخليص المسبق للشحنات واستخدام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين.

ولفت سعادة السيد الكواري إلى أن هذه الجهود ساهمت في الحد من ارتفاع تكاليف المعاملات في كافة القطاعات الاقتصادية والتي تشكل أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية وتعد جزءاً هاماً من المبادرات الهادفة لتيسير التجارة والاستثمار.

كما تطرق إلى الإرث الاقتصادي والتجاري لبطولة كأس العالم لكرة القدم على المدى الطويل.. وقال إن هذا الحدث العالمي أسهم في توفير العديد من الفرص لتنويع الاقتصاد القطري وتحفيز نموه وتنافسيته وجذب الاستثمارات، وإن الدولة تركز على القطاعات التي من شأنها أن تعزز نجاح هذه الفعالية وتسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة لدولة قطر في السنوات القادمة.

ولفت في سياق متصل، إلى أن جهود الدولة في سبيل إرسال بعثات تجارية إلى الدول التي لديها خبرة واسعة في استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى والترحيب بالوفود التجارية والحكومية في دولة قطر، أسهمت بتعزيز دور الاستثمار

من المرافق الرياضية التي سيتم استخدامها خلال فعاليات كأس العالم لكرة القدم العام القادم. وأوضح أن الدولة أدركت الدور الذي تؤديه التجارة الدولية في تحقيق أهدافها التنموية المستقبلية. وبناء على ذلك، تم التوجه نحو تحرير وفتح الأسواق المحلية للمستثمرين الأجانب لا سيما في القطاعات التي تعتمد بشكل مكثف على المعرفة وفي المجال العقاري.

وتابع سعادته أن الدولة اتخذت العديد من الخطوات لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك إنشاء وكالة ترويج الاستثمار، وإصلاح إطار المشتريات العامة، وسن قانون جديد لتحفيز الاستثمار الأجنبي، وتعديل نظام المناطق الحرة.. مشيراً إلى أن وكالة ترويج الاستثمار تهدف إلى تعزيز جهود الحكومة في سبيل تشجيع الاستثمار الأجنبي في دولة قطر.

وأضاف أن الوكالة تسعى على المستوى القطري إلى التركيز على قطاع السياحة، والصناعات المتقدمة والبنية التحتية، وتطوير الزراعة والتكنولوجيا مشيراً إلى أنها وقعت العديد من مذكرات التفاهم مع وكالات ترويج الاستثمار أخرى.

وأكد سعادته على أن الجهود متواصلة لمزيد تيسير التدفقات التجارية وتعزيز الاستثمار عبر اعتماد العديد من الإجراءات ومن بينها نظام الاستيراد بقصد إعادة التصدير واعتماد شهادات المنشأ الإلكترونية والشهادة الإلكترونية للفواتير الخاصة بالواردات واعتماد



معييار المحاسبة الدولي رقم (1)

عرض القوائم المالية



طاهر الماني

يحدد المعيار المحاسبي رقم (1) المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية، بما في ذلك كيفية تنظيم وعرض القوائم المالية والمتطلبات الأساسية لمحتوياتها، متضمنا الاعتبارات العامة (مثال: العرض العادل و فرضية استمرارية المنشأة،...). وذلك بهدف ضمان امكانية المقارنة مع الفترات السابقة للمنشأة أو المقارنة مع المنشآت الأخرى، علما أن المعيار أعيد إصداره في سبتمبر 2007 وبدء سريان تطبيقه في يناير 2009.

على المنشأة الإفصاح عن ذلك وأن لا تعد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

أساس الاستحقاق المحاسبي:

على المنشأة اعداد قوائمها المالية بموجب أساس الاستحقاق ماعدا قائمة التدفقات النقدية.

مبدأ الأهمية النسبية والتجميع:

تعتبر المعلومات ذات أهمية أو جوهرية في حال كان إغفالها أو حجبها أو تضليلها يؤثر على مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات. يتطلب المعيار عرض كل بند مادي (مهم نسبيا) بشكل منفصل في القوائم المالية، كما يتم عرض البنود المختلفة في طبيعتها بشكل منفصل، ويتم تجميع البنود غير المادية أو التي ليس لها أهمية نسبية ولا توجد حاجة لعرضها بشكل منفصل مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة.

التفاصيل:

الدولي رقم (1) إجراء تقاص بين الأصول والإلتزامات أو الإيرادات و المصاريف إلا إذا سمح أو تطلب أحد معايير المحاسبة الدولية ذلك.

المعلومات المقارنة:

المحاسبي الدولي رقم (1) الإفصاح عن

الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

العرض العادل والامثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

تعرض القوائم المالية المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة و التدفقات النقدية بشكل عادل، يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المنشأة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده و تعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف بموجب الاطار العام لإعداد القوائم المالية المحدد من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

فرضية استمرار المنشأة:

يتم اعداد البيانات المالية بافتراض استمرار عمل المنشأة، لذلك يقتضي المعيار على الإدارة عند إعداد التقارير المالية إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار. وبالتالي يتم اعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المنشأة أو ليس لديها بديل سوى أن تفعل ذلك، في هذه الحالة

الغرض من القوائم المالية

تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات حول نتيجة أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة ومفيدة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

مكونات القوائم المالية

تتكون القوائم المالية من القوائم التالية:

- قائمة المركز المالي في نهاية الفترة
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر للفترة
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة
- قائمة التدفقات النقدية للفترة
- الإيضاحات، و تشمل ملخصا للسياسات المحاسبية و معلومات توضيحية أخرى.



حقوق الملكية.

قائمة التغير في حقوق الملكية: تظهر هذه القائمة إجمالي الدخل الشامل للفترة العائد إلى مالي المنشأة وإلى الحقوق غير المسيطر عليها

قائمة التدفقات النقدية: تبين هذه القائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الإستثمارية أو الأنشطة التمويلية (المعيار المحاسبي الدولي 7).

الإيضاحات: وتقدم معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد اقوائم المالية وأي معلومات اضافية معززة وموضحة للمعلومات الواردة في القوائم المالية، كما ويحدد المعيار الإفصاحات المطلوبة في الإيضاحات.

المتداولة) والإلتزامات (المتداولة وغير المتداولة)، كما ويعرف المعيار أساس تصنيف الأصول والالتزامات الى متداولة وغير متداولة.

أما بالنسبة إلى حقوق الملكية ضمن قائمة المركز المالي، على المنشأة الإفصاح عن (رأس المال - الأرباح المحتجزة - الاحتياطات - أسهم الخزينة - بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية - حقوق غير مسيطر عليها-...)

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر للفترة المالية: يسمح المعيار بعرض قائمة واحدة تسمى قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر أو عرض قائمتين الأولى قائمة الربح أو الخسارة تليها قائمة الدخل الشامل الأخر. تمثل بنود الدخل الشامل، بنود دخل و مصاريف لم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل ويتم الاعتراف بها مباشرة ضمن

المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة لكافة المبالغ الواردة في القوائم المالية الحالية، ويتم إدراج المعلومات المقارنة في الايضاحات لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية.

محتوى القوائم المالية بشكل عام

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مجموعة من الإفصاحات بشكل عام عند إعداد القوائم المالية تتضمن (اسم الشركة - تاريخ التقارير المالية أو الفترة المالية - عملة العرض-...) إضافة إلى ذلك يحدد المعيار هيكل ومحتوى القوائم على الشكل التالي:

قائمة المركز المالي: يجب على المنشأة عرض الأصول (المتداولة وغير

ديوان المحاسبة يشارك في اجتماع فريق عمل قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي

شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع السابع عشر لفريق عمل قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي يومي 6 و 7 يونيو.

مثل الديوان في أعمال الاجتماع، السيد/ عمار عبد الله ساكني - مدير إدارة الرقابة على الأداء، والسيد/ خالد عبد السلام العمادي - مدقق بذات الإدارة.

ديوان المحاسبة يؤهل موظفي الجهات الخاضعة للرقابة على إعداد وتنفيذ الخطة السنوية للتدقيق الداخلي



STATE AUDIT BUREAU - QATAR

على الرقابة الداخلية بالإجابة، إلى تمكين المشاركين من فهم عمليات وأدوات وتقنيات تنفيذ مهام التدقيق، ومعرفة آليات جمع البيانات، وتحليلها، وإعداد أوراق وخرائط وأدلة العمل، ومعرفة الدور الاستراتيجي والتشغيلي لمهام التدقيق، ووضع وتصميم خطط هذه المهام، وترتيبها حسب الأولوية، وإعداد التقارير والتوصيات ومتابعة تنفيذها.

نظم مركز التميز للتدريب والتطوير بديوان المحاسبة، يوم الثلاثاء 8 يونيو، برنامجاً تدريبياً لمدة ثلاثة أيام عبر تقنية الاتصال المرئي، تناول موضوع «إعداد وتنفيذ الخطة السنوية للتدقيق الداخلي»، بمشاركة عدد من موظفي الجهات الخاضعة لرقابة الديوان. هدف البرنامج الذي قدمه السيد/ عبد الرحمن البكري -مدير إدارة المراجعة



سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني

محافظة «المركزي»: البنوك الإسلامية القطرية تعزز قوتها عالمياً

أصدرت شركة بيت المشورة للاستشارات المالية تقريرها عن التمويل الإسلامي في دولة قطر، والذي يناقش نتائج أعمال مؤسسات التمويل الإسلامي في دولة قطر للعام 2020، كما يقدم التقرير صورة واضحة لأداء مؤسسات التمويل الإسلامي والقطاع المالي والاقتصادي في دولة قطر؛ بهدف توفير قاعدة معرفية للمؤسسات والباحثين والمهتمين بقطاع التمويل الإسلامي المحلي. وأكد سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني -محافظة مصرف قطر المركزي في كلمته التقديمية للتقرير- أن التمويل الإسلامي في دولة قطر يشهد تطوراً مستمراً من خلال السياسات والأنظمة التي يتم تحديثها لضمان استمرار تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي. وأوضح أن أصول التمويل الإسلامي في دولة قطر بلغت مستوى 528 مليار ريال قطري (144 مليار دولار أميركي) شكلت فيه أصول المصارف الإسلامية 86 %، كما شهدت الفترة الماضية اكتمال الاندماج المصرفي الناجح لبنك بروة مع بنك قطر الدولي الذي تتج عنه بنك دخان، كما سعى مصرف الريان لاندماج مصرفي آخر مع بنك الخليج التجاري «الخليجي»، مما يعزز من قوة المصارف الإسلامية القطرية عالمياً؛ إذ يتوقع أن يشكل هذا الكيان المصرفي الجديد خامس أكبر مصرف إسلامي في العالم بأصول تبلغ 47 مليار دولار أميركي.

”
عبد الله بن سعود:
528 مليار ريال
حجم أصول التمويل
الإسلامي محلياً

عدداً من الأنظمة التكنولوجية المالية المركزية؛ منها «نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال» (QMP)، وسوف تستمر في تطوير البيئة المالية والمصرفية في دولة قطر بما يحقق رؤية قطر الوطنية 2030.

تحول رقمي كبير
ومن جانبه، قال أ.د. خالد بن إبراهيم السليطي نائب رئيس مجلس إدارة بيت المشورة للاستشارات المالية: إن قطاع التمويل الإسلامي

المصارف في دولة قطر في تطبيق المعيار المحاسبي الخاص باحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، إضافة إلى تحديث بناء السيناريوهات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية وفق نظرة أكثر تحفظاً، ومع ذلك كانت نتائج القطاع المصرفي جيدة؛ إذ حافظت المصارف على معايير جودة أصولها ونما الائتمان فيها بمعدل 8,6%.

التكيف السريع مع المتغيرات
وشدد سعادة المحافظ على أن التكنولوجيا المالية لم تعد خياراً، بل ضرورة ملحة ينبغي الإسراع في تبني تطبيقاتها، كما أن الأزمة الحالية كشفت لنا قدرة القطاع المصرفي في دولة قطر على التكيف السريع مع المتغيرات، وتبني الحلول التكنولوجية وفق أفضل المعايير الفنية والضوابط الوقائية والرقابية، وقد استمرت المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في تقديم خدماتها عبر تطبيقاتها الإلكترونية بسلاسة وأمان. وقد دشنا خلال هذا العام (2020)

أكبر مصرف إسلامي في العالم بأصول تبلغ 47 مليار دولار أميركي.
وأضاف المحافظ قائلاً: مر الاقتصاد العالمي والقطاع المالي والمصرفي خلال العام 2020 بأزمة غير مسبوقة، تمثلت في الآثار والتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا (كوفيد -19)، وقد شكلت هذه الأزمة تحدياً جديداً للنظام المالي والمصرفي في دولة قطر، وبفضل الإجراءات التي تم اتخاذها والتي تركزت على ضمان استمرارية الأعمال ودعم السيولة وتقديم الدعم الموجه للقطاعات المتضررة، تمكنا من تخفيف آثار هذه الصدمة والحفاظ على تدفق الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي في الدولة. وتابع: شهدت المصارف خلال هذه الأزمة حالة من الضغط على أنظمتها وميزانياتها من خلال متطلبات الموازنة بين استمرار منح الائتمان وإعادة تصنيف الأصول، ورصد مخصصات خسائر الائتمان، وقد استمرت



” نمو أصول البنوك الإسلامية 8,4 % والودائع 8,7 %

الشركتين تقريباً 540 ريالاً تقريباً، متراجعة بنسبة (6,2%)، كما انخفضت الإيرادات بنسبة (38%)، وقد حققت إحدى الشركتين أرباحاً، وسجلت الأخرى خسائر.

وفي مجال الصكوك الإسلامية لم تصدر أية صكوك حكومية في العام 2020، وأصدرت المصارف الإسلامية صكوكاً بما يقرب من 8 مليار ريال، وفي الصناديق الاستثمارية الإسلامية بلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 895 مليون ريال تقريباً، وكان أداء جميع هذه الصناديق إيجابياً خلال العام 2020. وفي مؤشر بورصة قطر، الريان الإسلامي فرغم الانخفاض الذي أصاب المؤشر في بداية العام 2020 بفعل تداعيات الجائحة فإنه وبفضل المحفزات الاقتصادية التي تم اتخاذها عاود المؤشر صعوده ليغلق مرتفعاً بنسبة 8,06% في عام 2020 مقارنة بالعام 2019.

القطاع المالي الإسلامي

وقال التقرير إن القطاع المالي الإسلامي في دولة قطر يتنوع ليشمل أربعة قطاعات رئيسة تتمثل في: المصارف الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، وشركات التمويل الإسلامية، وشركات الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى منتجات التمويل الإسلامي المتمثلة بالصكوك وصناديق الاستثمار والمؤشرات الإسلامية. وهذه المؤسسات العاملة في هذه القطاعات المالية تخضع للإشراف المباشر من قبل مصرف قطر المركزي؛ بالإضافة لوجود بعض المؤسسات المالية التي تمارس أنشطة التمويل الإسلامي ضمن إطار مركز قطر للمال.

ونوه التقرير بأن القطاع المصرفي في دولة قطر يضم أربعة مصارف إسلامية من مجموع سبعة عشر مصرفاً، منها خمسة مصارف محلية تجارية تقليدية، ومصرف متخصص (بنك قطر للتنمية)، وسبعة فروع لمصارف أجنبية تقليدية، هذا بالإضافة إلى وجود مكتب تمثيل لأحد البنوك الأجنبية، وتعمل المصارف الإسلامية القطرية من خلال شبكة فروع داخلية وخارجية بلغت أكثر من 70 فرعاً ومكتباً.

، وأصول شركات التأمين التكافلي 1 % تقريباً، في حين تشكل أصول الصناديق الاستثمارية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى تقريباً 1%.

وبحسب التقرير فإن أصول البنوك الإسلامية في قطر شهدت نمواً في العام 2020 بنسبة 8,4 %، ونمت الودائع بنسبة 8,7 % مثلت فيها وداائع القطاع الخاص 56 %، كما لوحظ عودة وداائع غير المقيمين وتجاوزها لمعدلات ما قبل أزمة 2017، وقد نمت التموليات بنسبة 7,9 % متركزة في القطاع الحكومي وشبه الحكومي والقطاع العقاري والتمويلات الشخصية، ورغم نمو الإيرادات بنسبة 3,4 %، فإن الأرباح انخفضت بنسبة (2,6%) متأثرة بزيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة التي تم احتسابها، وبلغت 6,7 مليار ريال مقابل 6,9 مليار ريال في العام 2019.

وفي قطاع التأمين التكافلي بلغت موجودات حملة الوثائق التأمينية 2,2 مليار ريال، كما بلغت اشتراكات التأمين 1,3 مليار ريال، وبفعل انخفاض مطالبات التأمين بسبب إجراءات الحظر والإغلاق وتقييد الحركة العامة ارتفعت الفوائض التأمينية في هذه الشركات

” إجراءات الدولة ركزت على ضمان استمرارية الأعمال ودعم السيولة

لتصل إلى 149 مليون ريال.

2,6 مليار ريال أصول التمويل الإسلامية وبين التقرير أن أصول شركات التمويل الإسلامية بلغت 2,6 مليار ريال، فيما سجلت الإيرادات 242 مليون ريال، شكلت فيها إيرادات الأنشطة التمويلية 96 %، وفي قطاع شركات الاستثمار الإسلامية تفاوت أداء شركتي الاستثمار ما بين نمو وتراجع، وتحقيق أرباح وتسجيل خسائر، وقد أثر انخفاض أداء شركة المستثمر الأول على القطاع، وبلغت أصول

” حافظنا على تدفق الائتمان وحققنا الاستقرار المالي والمصرفي

أظهر مرونة وصلابة في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في ظل التحول الرقمي الكبير الذي يشهده القطاع، مما ينتج فرصاً جديدة للنمو. وأضاف أن تقرير التمويل الإسلامي في دولة قطر 2020 الصادر عن بيت المشورة للاستشارات المالية يستعرض أداء مؤسسات التمويل الإسلامي في دولة قطر من مصارف إسلامية وشركات تأمين تكافلي، وشركات تمويل واستثمار إسلامية، ويسلط الضوء كذلك على المنتجات المالية الإسلامية المتمثلة في الصناديق الاستثمارية والصكوك الإسلامية، وحركة السوق المالية الإسلامية.

وتابع: لقد أخذنا على عاتقنا في بيت المشورة أن نسعى جاهدين لتحسين منتجاتنا وتطويرها باستمرار، لتقديم الأفضل والأجود خدمة للصناعة المالية الإسلامية وللمجتمع داخل دولة قطر وخارجها؛ ونحن إذ نقدم هذا الجهد ندعو الباحثين والمتخصصين ورواد التمويل الإسلامي لتكثيف الجهود للارتقاء بصناعة التمويل الإسلامي من خلال جهودهم البحثية وأفكارهم الإبداعية المؤمّنة بأصالة الاقتصاد الإسلامي، ودوره في زيادة الصناعة المالية وتجاوز الأزمات.

محفزات قطر واجهت الأزمة

أظهر تقرير التمويل الإسلامي في دولة قطر 2020 أن جائحة كورونا ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي والنظام المالي والمصرفي، وقد تأثرت قطاعات التمويل الإسلامي العالمي بدرجات متفاوتة، وبفعل السياسات والإجراءات وحزمة المحفزات التي قدمتها دولة قطر تم تخفيف آثار وتداعيات تلك الجائحة على القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي والنقدي. وقد بلغ إجمالي أصول التمويل الإسلامي في قطر في العام 2020 نحو 528 مليار ريال قطري، شكلت أصول المصارف الإسلامية ما نسبته 86 %، وبلغت الصكوك القائمة منها 12



خلال شهر مايو.. مصرف قطر المركزي: النقود الاحتياطية تتجاوز 100 مليار ريال ارتفاع النقد المصدر إلى 25,19 مليار ريال

مليار ريال في شهر مايو 2021 مقارنة ب 147,9 مليار ريال في أبريل الماضي، و 146,6 مليار ريال في مايو 2020. ويشير الارتفاع الكبير في صافي الموجودات الأجنبية في العامين الماضيين إلى تحسن كبير في سيولة الجهاز المصرفي.

وأما صافي الموجودات المحلية، فهو بالسالب، وقد كان في نهاية عام 2016 عند مستوى سالب 85,6 مليار ريال، وتحول إلى سالب 46,5 مليار ريال مع نهاية شهر ديسمبر 2020، ثم إلى سالب 48,05 مليار ريال في مايو 2021.

وبالمحصلة، فإن إجمالي صافي الموجودات الأجنبية مع صافي الموجودات المحلية قد استقر مع نهاية شهر مايو عند 100,02 مليار ريال، وهو ما يعادل النقود الاحتياطية، أو ما يُعرف بالقاعدة النقدية (م)، أو النقود عالية القيمة.

ومن جهة ثالثة، أشارت بيانات النشرة إلى أن موجودات مصرف قطر المركزي قد استقرت مع نهاية شهر مايو عند مستوى 265,1 مليار ريال بدون تغير عن شهر أبريل الماضي، ومقارنة ب 265,2 مليار ريال قبل سنة، واشتملت الموجودات ضمن أمور أخرى على

54,33 مليار ريال أرصدة لدى البنوك الأجنبية، 80 مليار ريال سندات وأذونات خزانة بالعملات الأجنبية، 12,64 مليار ريال من الذهب.

واستقر رأسمال مصرف قطر المركزي واحتياطاته في مايو 2021 - كما في أبريل الماضي - عند مستوى 149,9 مليار ريال، ولكن بزيادة سنوية 2,6 مليار ريال وبنسبة 1,8% عن مايو 2020.

الماضي. الجدير بالذكر أن هذه الفئة تعتبر فئة مُستقرة، وتتغير عادة بتغير إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية.

وارتفع النقد المُصدّر بنحو 0,37 مليار ريال عن أبريل الماضي إلى 25,19 مليار ريال، وكان عند 25,59 مليار ريال في مايو 2020.

فائض الأرصدة الاحتياطية، والتي توّدها البنوك لدى مصرف قطر المركزي، فإنه قد انخفض في شهر مايو عن أبريل الماضي بنحو 6,05 مليار ريال ليصل إلى 4,324 مليار ريال، وهو قد بات أقل بكثير من مستواه قبل سنة في مايو 2020 البالغ 17,12 مليار ريال.

فئة أخرى، والتي تمثل وداائع البنوك لدى مصرف قطر المركزي من خلال آلية سوق النقد القطري بين المصرف والبنوك المحلية، وقد ارتفع رصيدها عن أبريل الماضي بنحو 3,3 مليار ريال، لتصل إلى 27,67 مليار ريال، وارتفاعها بنحو 0,8 مليار ريال عن مايو 2020 البالغ 26,9 مليار ريال.

الموجودات المقابلة

ومن جهة أخرى، يقابل النقود الاحتياطية المشار إليها أعلاه، ويساويها ما يُعرف بالموجودات المقابلة، وتتكون من حاصل جمع: صافي الموجودات الأجنبية + صافي الموجودات المحلية.

وقد كان صافي الموجودات الأجنبية منخفضاً ما بين يونيو 2017، وحتى أغسطس 2018 دون مستوى 93,5 مليار ريال، ثم طرأت عليه زيادات مطردة بعد ذلك وارتفع إلى مستوى 148,1

أشارت بيانات مصرف قطر المركزي، إلى أن إجمالي النقود الاحتياطية في الجهاز المصرفي - أو ما يُعرف بالقاعدة النقدية (م) - قد استقر مع نهاية مايو عند مستوى 100,02 مليار ريال مقارنة ب 101,8 مليار ريال في شهر أبريل الماضي. وبذلك باتت النقود الاحتياطية تشكل 48,7% من الاحتياطيات النقدية للمصرف التي بلغت في شهر أبريل نحو 205,26 مليار ريال.

وتتكون النقود الاحتياطية من أربعة عناصر هي: النقد المصدر، والاحتياطي الإلزامي، وفائض الأرصدة الاحتياطية للبنوك المودعة لدى مصرف قطر المركزي، وأخرى. والنقد المُصدر في أي وقت، هو إجمالي ما أصدره مصرف قطر المركزي حتى ذلك الوقت من عملات بالريال القطري، والاحتياطي الإلزامي، هو إجمالي ما يجب على البنوك العاملة في دولة قطر إيداعه إلزامياً لدى مصرف قطر المركزي بنسبة 4,50% مما لديها من وداائع العملاء، فائض الأرصدة الاحتياطية، وهو الفائض غير المستغل لدى البنوك المحلية في أي وقت، وتودعه البنوك اختياريًا لدى المصرف المركزي كاحتياطي بهدف تغطية عمليات التقاص بينها.

الاحتياطي الإلزامي

ارتفع الاحتياطي الإلزامي مع نهاية شهر مايو بنحو 588 مليون ريال عن أبريل الماضي إلى مستوى 42,83 مليار ريال. وبذلك ارتفعت نسبة الاحتياطي الإلزامي من النقود الاحتياطية في شهر أبريل إلى 42,8% مقارنة ب 41,5% في أبريل



قطر في المرتبة 17 عالمياً في مؤشر التنافسية

حققت دولة قطر المرتبة (17) عالمياً في مؤشر التنافسية، وذلك من بين (64) دولة معظمها من الدول المتقدمة، وفقاً لكتاب التنافسية العالمي لعام 2021 والذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) سنوياً في سويسرا.

القطري في التصدي للازمات الاقتصادية والجهود المبذولة للتصدي لتداعيات أزمة كوفيد-19».

وأضاف سعادته «أن استراتيجية التنمية الوطنية المتعاقبة قد حددت أهدافاً وتدخلات واضحة في مجالات البنية التحتية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص والمؤمل أن تحقيق مزيداً من النمو الاقتصادي والاجتماعي».

يشار إلى أن الجزء الخاص بدولة قطر في كتاب التنافسية العالمي 2021، هو ثمرة التعاون المستمر بين المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا من جهة، وجهاز التخطيط والإحصاء من جهة أخرى، وهذه هي المرة الثالثة عشرة على التوالي التي تشارك فيها دولة قطر في كتاب التنافسية العالمي.

وارتفع النسبة المئوية لكل من فائض / عجز الموازنة الحكومية (المرتبة الأولى) والتكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (المرتبة الثانية)، وسياسة البنك المركزي (المرتبة الثانية)، والشفافية (المرتبة الثالثة)، وريادة الأعمال (المرتبة الثالثة). بينما أثرت عوامل أخرى سلباً على الترتيب في بعض المحاور منها إجراءات بدء التشغيل (المرتبة 54)، وتركيز الصادرات حسب المنتج (المرتبة 63)، والطاقت المتجددة (المرتبة 64).

ورحب سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، بالنائج. وقال «بالرغم من التراجع الطفيف في ترتيب دولة قطر ضمن الدول الـ 64 إلا أنها لازالت تتبوأ مرتبة مرتفعة وذلك بفضل مرونة الاقتصاد

ويعتمد تقييم القدرة التنافسية على مجموعة من البيانات والمؤشرات التي يتم توفيرها على المستوى المحلي، بالإضافة إلى نتائج استطلاع رأي عينة من مدراء الشركات ورجال الأعمال بشأن بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد القطري.

وقد شملت المحاور التي تبوأ فيها دولة قطر مراتب متقدمة في التقرير كلا من محور الأداء الاقتصادي المرتبة (11)، ومحور الكفاءة الحكومية في المرتبة (6)، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة (15)، فيما حافظت على المرتبة (40) في محور البنية التحتية.

وقد تأثر الترتيب إيجابياً في المحاور المختلفة نتيجة عدد من العوامل منها تدني معدل البطالة (المرتبة الأولى)، تضخم أسعار المستهلك (المرتبة الأولى)،

سجلت 13,3% ارتفاعاً خلال عام .. المصرف المركزي: موجودات البنوك تقفز إلى 1764.6 مليار ريال

أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي ارتفاع حجم موجودات البنوك التجارية ومطلوباتها مع نهاية شهر مايو بنحو 15 مليار ريال عن نهاية أبريل الماضي، وبزيادة سنوية تصل إلى 207,3 مليار ريال، وبنسبة 13,3% عن مايو 2020، لتصل إلى مستوى 1764,6 مليار ريال.

وتتكوّن موجودات البنوك التجارية من إجمالي ثلاثة مكونات رئيسية هي: الاحتياطيات (لدى المصرف المركزي، ومن النقد المتداول)، الموجودات الأجنبية (بما فيها أرصدة لدى البنوك في الخارج، والائتمان الممنوح خارج قطر، واستثمارات البنوك في الخارج، وموجودات أخرى) والموجودات المحلية (بما فيها أرصدة البنوك داخل قطر، والائتمان المحلي، والاستثمارات المحلية، وموجودات ثابتة، وأخرى).

ووفقاً للبيانات فقد انخفض إجمالي الاحتياطيات من النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي مع نهاية مايو 2021 بنحو 1,3 مليار ريال إلى مستوى 86 مليار ريال، وكان الرصيد عند مستوى 92,77 مليار ريال قبل سنة، وانخفضت الأرصدة لدى البنوك في الخارج في مايو بنحو 11,6 مليار ريال عن أبريل الماضي إلى 97,6 مليار ريال مقارنة ب 109,2 مليار ريال في أبريل، لكنها كانت عند 74,1 مليار ريال فقط قبل سنة في مايو 2020.

وأشارت البيانات إلى استقرار الائتمان الذي تمنحه البنوك خارج قطر في مايو الماضي، كما في العام الماضي (مايو 2020) عند مستوى بلغ 71,14 مليار ريال، مع انخفاضه عن أبريل الماضي البالغ 74,27 مليار بنحو 3,13 مليار ريال، بينما ارتفعت الاستثمارات في الخارج بنحو 0,24 مليار ريال إلى 56,29 مليار في مايو 2021، مقارنة ب 56,05 مليار ريال في أبريل الماضي، وبانخفاض طفيف عن مايو 2020.

ووفقاً لتقرير مركز البيرق للدراسات فقد استقر رصيد النقد بالعملة الأجنبية في مايو 2021

عند 8,45 مليار ريال مقارنة ب 8,98 مليار ريال في أبريل، و8,34 مليار ريال قبل سنة، وارتفع رصيد موجودات أخرى إلى مستوى 4,79 مليار ريال مقارنة ب 4,46 مليار ريال في أبريل الماضي، و3,86 مليار ريال قبل سنة.

” الائتمان المحلي يرتفع إلى 1133,2 مليار ريال

الأرصدة لدى البنوك

ووفقاً للبيانات فقد ارتفع إجمالي الأرصدة لدى البنوك في قطر في مايو بنحو 0,57 مليار ريال إلى 57,40 مليار ريال مقارنة ب 56,83 مليار ريال في أبريل الماضي، وبزيادة 22,1 مليار ريال عن مايو 2020. وارتفع رصيد الائتمان المحلي في مايو بنحو 24,5 مليار ريال إلى 1133,2 مليار ريال مقارنة ب 1108,7 مليار في أبريل الماضي، و988,6 مليار في مايو 2020، علماً بأن الائتمان المحلي بات يشكل 64,2% من إجمالي الموجودات.

كما ارتفع إجمالي الاستثمارات المحلية في مايو بنحو 2,7 مليار ريال عن أبريل الماضي إلى 212,6 مليار ريال، وبزيادة 26,1 مليار ريال عن مايو 2020 التي بلغت 186,5 مليار ريال.

وفي مقابل موجودات البنوك، يكون عليها في المقابل مطلوبات تساويها في الإجمالي، وقد ارتفعت تلك المطلوبات في مايو 2021 عن أبريل الماضي بنحو 15 مليار ريال إلى مستوى 1764,6 مليار ريال.

وأظهرت البيانات انخفاض أرصدة البنوك

الخارجية في مايو 2021 بنحو 3,1 مليار ريال إلى 330,5 مليار ريال من 333,6 مليار ريال في أبريل الماضي، ونحو 335,1 مليار ريال قبل سنة، وانخفضت ودائع غير المقيمين بنحو 2 مليار عن أبريل الماضي إلى 278,36 مليار ريال من 280,34 مليار ريال في أبريل، لكن مقارنة ب 207,38 مليار ريال قبل سنة في مايو 2020. وانخفضت

الأوراق المالية في مايو بنحو 3,4 مليار إلى 79,8 مليار ريال من 83,15 مليار ريال في أبريل الماضي، ومقارنة ب 70,3 مليار ريال قبل سنة. ووفقاً للبيانات فقد ارتفعت ودائع المقيمين (قطريين وغير قطريين) في مايو بنحو 20,5 مليار إلى 683,8 مليار ريال مقارنة ب 663,4 مليار ريال في أبريل الماضي، ونحو 657 مليار ريال في مايو 2020، بينما نمت حسابات رؤوس أموال البنوك بشكل مطرد، ووصلت إلى 172,2 مليار ريال في أبريل 2021، من 172,1 مليار في أبريل الماضي، و163,8 مليار قبل سنة.

وارتفعت أرصدة البنوك في قطر بنحو 1,15 مليار عن أبريل الماضي لتصل إلى 58,3 مليار في شهر مايو 2021، وكانت عند مستوى 35,8 مليار ريال فقط قبل سنة. وانخفضت أرصدة مصرف قطر المركزي لدى البنوك بنحو 1,1 مليار ريال إلى 33,3 مليار ريال في شهر مايو من 34,4 مليار ريال في أبريل الماضي، ولكنها كانت قبل سنة عند مستوى 42,1 مليار ريال.

” 683,8 مليار ريال إجمالي ودائع المقيمين



أهمية الشهادات المهنية في سوق العمل

بقلم: محمد الوصيف

تحتل الشهادات المهنية مكانة كبيرة في كافة العلوم، سيما ما يرتبط منها بعالم المال والأعمال مثل المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والإدارة. وتبرز أهميتها في هذه القطاعات أنها تساعد في إنشاء وتعزيز الحياة المهنية للمحترفين إلى جانب زيادة آفاقهم ووضعهم أمام ثروة من الفرص الجديدة. وبالنسبة لمن يعملون في مجال المحاسبة والتدقيق، أصبحت الشهادات أكثر أهمية كطريقة لقياس المعرفة والمهارات الرقمية من أجل اختيار الموظفين المناسبين، فهي طريقة لمواكبة التقنيات والاتجاهات الحديثة من أجل البقاء على صلة بكافة المستجدات.



ضرائب أجنبية «Foreign Tax Specialist» (FTS)، (مدير الامتثال المعتمد «Certified CCM»)، (الإحصائي المعتمد «Certified CAMS»)، (مكافحة غسل الأموال «Anti-Money Laundering Specialist CIA»)، (المدقق الداخلي المعتمد «Certified Internal Auditor»)، (المحاسب الإداري المعتمد «Certified Management Accountant»)، (شهادة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام «Certificate of International IPSAS»)، (شهادة معتمدة في التقارير المالية «Accounting Standards for the Public Sector Cert»)، (شهادة في التدقيق الدولي «Certificate in International Financial Reporting»)، (شهادة في التدقيق الدولي «Certificate in International Auditing»)، (محقق إحتيال معتمد «Certified Fraud Examiner»).

وتستهدف الشهادات المهنية المحاسبين الراغبين في تطوير مستواهم المهني بحصولهم على الشهادة المهنية الاحترافية للعمل في مجال المحاسبة أو التدقيق الداخلي أو الخارجي أو الضرائب والامتثال. سواء كان المتقدم موظفاً في القطاع الحكومي أو الخاص أو الخريجين الجدد. وذلك بهدف الارتقاء بمستواهم وتأهيلهم لأداء وظيفة أو مهمة بالشكل الاحترافي في حقل مهني تخصصي دقيق، وزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء على مستوى الفرد والمنظمة.

والحصول على الشهادات الدولية في المحاسبة والتدقيق والمالية من جمعيات مهنية معتمدة، لمساعدتهم في الحصول على تأهيل مهني يوثق خبرتهم العملية، ويكسبهم المهارات التي تمكنهم من أداء مهامهم الوظيفية بأسلوب ومنهج علمي وعملي متطور. وذلك في سبيل الارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق لخدمة الاقتصاد الوطني، وإطلاع منتسبي المهنة على كل ما هو جديد وحديث في سوق العمل. وما يتطلبه من تطوير لقدراتهم العلمية وتعزيزها بالمهارات العملية والمهنية، الأمر الذي يجعلهم أكثر جاهزية للانخراط فيه، والحصول على وظائف محاسبية واعدة تلي طموحاتهم المستقبلية ومتطلبات السوق.

وفي هذا المجال، ومن خلال علاقاتها مع العديد من الجمعيات والمعاهد العالمية، تطرح الجمعية مجموعة متميزة من الشهادات في مجالات المحاسبة والتدقيق والمراجعة والضرائب والحوكمة ومكافحة غسل الأموال. ومن هذه الشهادات: (اعرف عميلك المتخصص - اعرف عميلك «Know Your Customer Specialist KYCS»)، (أخصائي مكافحة غسل الأموال «Anti Money Laundering Specialist AMLS»)، (أخصائي الامتثال للعقوبات «Sanctions Compliance Specialist SCS»)، (أخصائي الامتثال التنظيمي «Regulatory Compliance Specialist RCS»)، (أخصائي

وأصبحت الشهادات المهنية وسيلة معروفة ومطبقة عالمياً للدلالة وللحكم على مستوى الفرد مهارياً وعلمياً ومهنيًا في سوق العمل، خاصة عند اتخاذ قرارات الاختيار والتعيين والترقية وتنمية المستقبل الوظيفي. فهي ترفع من شأن حاملها، وتسهم بشكل كبير في تنمية قدراتهم ومهاراتهم العلمية والمهنية، وتميزهم عن غيرهم في مجال التخصص، وتساعدهم في الحصول على فرص عمل أكثر، وامتيازات مالية وإدارية، والقدرة على أداء أفضل من خلال اكتساب الأدوات والمهارات والأساليب الحديثة لأداء المهنة.

وتوفر الشهادات المهنية العديد من الفوائد، نظراً لحاجة سوق العمل الشديدة لها، حيث يحظى حاملها بمكانة متميزة في المجتمع المحاسبي والمالي، ويحصلون على الفرصة الكاملة للتأهل للوظائف القيادية في مجالهم، كما أنها تضيف الصفة المهنية على ممارساتهم في هذا المجال، وتوفر مزايا من أهمها فرص العمل الجيدة ذات الدخل المرتفع، واعتلاء مناصب إدارية عليا، وزيادة المعرفة العملية في مجالات عملهم.

وإنطلاقاً من رسالتها تعمل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على تأمين فرص التدريب والتأهيل والتميز لمنتسبيها في مختلف المواقع، وتدعوهم إلى التعليم المستمر، والتدريب لتطوير مهاراتهم

التدقيق الداخلي والحوكمة

بقلم: حسن صلاح الدين محمود
خبير التدقيق الداخلي CIA , MBA



توحدت وجهات النظر والأفكار للكثير من النماذج والأطر الدولية المتعارف عليها في مجال حوكمة المؤسسات - ومنها ، Sarbanes ، King Report - South Africa ، و Oxly - USA2002 حول مجموعة من المبادئ ، التي من شأنها توجيه وتعزيز أنظمة الحوكمة الرشيدة التي هي مسعى وهدف لكل المؤسسات الراجية لتحقيق النجاح لكيانها، واجتمعت هذه النماذج والأطر الدولية على الدور الحيوي الذي يلعبه نشاط التدقيق الداخلي في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات والتي يعتبر وجود نشاط التدقيق الداخلي احد مبادئها الرئيسية التي لا غنى عنها.

الداخلي -كما ورد بالمعيار رقم. 2110 - من مجموعة معايير الأداء التي أقرتها الجمعية الأمريكية للتدقيق الداخلي، إلا أن للتدقيق الداخلي دورا بارزا - ليس حسب في تقييم حوكمة المؤسسات ، ولكن أيضا في قدرة نشاط التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة من خلال تقديم الاقتراحات الفعالة، و جوانب التحسين الملموسة التي من شأنها رفع كفاءة وتعزيز عمليات الحوكمة داخل المؤسسة وتمكين مجالس الإدارات بالمؤسسات من إحكام الرقابة والتوجيه والإشراف العام على المؤسسة وتعزيز المناخ الأخلاقي، وتقديم أفضل الممارسات التي تساعد مجالس الإدارات على إدارة أداء موظفيها، إلى جانب تحسين عمليات اتخاذ القرارات بالمؤسسة سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية.

العليا بمتابعة تنفيذها مع الإدارات والوحدات الإدارية في المستويات المتوسطة والدنيا بالهرم التنظيمي بالمؤسسة. إلى جانب القيام بالتقييمات المتعلقة بأنظمة ادارة المخاطر ومدى كفاءة وفاعلية تلك الأنظمة، إلى جانب التأكد من أن مجلس الإدارة مع الإدارة العليا والإدارات التشغيلية بالمؤسسة قادرة على الحفاظ على أنظمة رقا به داخله فعالة، وإرساء أنظمة لقياس وادارة الأداء داخل المؤسسة تتمتع بالكفاءة والفاعلية. تعتبر كلها ممارسات وتقنيات مهنه جيدة تعبر عن دور نشاط التدقيق الداخلي في تنفيذ أعمال التأكيدات والتقييمات لحال عمليات الحوكمة بالمؤسسات.

وغني عن القول أن دور نشاط التدقيق الداخلي جاء كشكل من أشكال الامثال المهني للمعايير الدولي له نشاط التدقيق

إن وجود نشاط للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة، بصفته نشاط يتمتع بالاستقلالية التنظيمية المناسبة، ويتمتع بالكفاءات والخبرات والمهارات التي تمكنه من تقديم التأكيدات لواقع الحوكمة بالمؤسسة، والقيام بتقديم التقييمات المناسبة لجوانب الحوكمة بالمؤسسة والعناصر المكونة لها والمتفاعلة كأنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر، تؤكد على الدور الجوهري الذي يقوم به نشاط التدقيق الداخلي داخل المؤسسة في تعزيز عمليات الحوكمة بالكفاءة المنشودة.

فقيام نشاط التدقيق الداخلي بالتأكيدات والتقييمات المناسبة والتحقق من مدى كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة والإشراف والتوجيه العام من جانب مجلس الإدارة، والتحقق من وجود السياسات العامة والخطط الرئيسية والالتزام الإدارة



يسرنا الاعلان عن حصولنا على الوكالة الحصرية من المعهد العالمي للإمتثال بإستراليا لتقديم التدريب والتأهيل والاختبارات للشهادات التي يمنحها المعهد وهي:

Certified Compliance Manager

CCM

مدير الامتثال المعتمد

Anti Money Laundering Specialist

AMLS

أخصائي مكافحة غسيل الأموال

Foreign Tax Specialist

FTS

أخصائي ضرائب أجنبية

Sanctions Compliance Specialist

SCS

أخصائي الامتثال للعقوبات

Regulatory Compliance Specialist

RCS

أخصائي الامتثال التنظيمي

Know Your Customer Specialist

KYCS

اعرف عميلك المتخصص

خلال مايو الماضي .. المصرف المركزي :

موجودات البنوك الإسلامية تقفز إلى 480,7 مليار ريال

التسهيلات الائتمانية للبنوك ترتفع إلى 1211,7 مليار ريال

مايو بارتفاع طفيف إلى مستوى 3,3360 مليار ريال لكل مئة ين من 3,3350 مليار ريال في أبريل الماضي. وارتفع سعر الفرنك السويسري في مايو إلى 4,0296 مليار ريال من 3,9154 مليار ريال لكل فرنك في أبريل الماضي، وارتفعت معدلات الفائدة على الودائع السنوية في مايو إلى مستوى 1,93% من 1,54% في أبريل الماضي، وانخفضت معدلات الفائدة على التسهيلات لفترة سنة إلى 3 سنوات في شهر مايو إلى 4,26% من 4,55% في أبريل الماضي.

بورصة قطر

وأشارت بيانات النشرة إلى أن المؤشر العام لبورصة قطر انخفض بنحو 163 نقطة عن نهاية أبريل إلى 10748 نقطة من مستوى 10911 نقطة مع نهاية مايو، وانخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في مايو بنحو 3404 ملايين ريال إلى 9307 ملايين ريال من 12711 مليون ريال في أبريل، وانخفضت القيمة الرأسمالية للأسهم بنهاية مايو بنحو 6,5 مليار ريال إلى 624,4 مليار ريال من 630,9 مليار ريال في أبريل الماضي.

مايو، بينما ارتفعت تسهيلات البنوك التقليدية بنحو 20,2 مليار ريال في مايو عن أبريل الماضي لتصل إلى 842 مليار ريال، بينما ظلت تسهيلات البنوك المتخصصة مستقرة في مايو عند 7,3 مليار ريال بدون تغيير عن شهر أبريل، وانخفضت تسهيلات البنوك العربية والأجنبية بنحو 2,3 مليار ريال إلى 15,8 مليار ريال، مقارنة ب 18,1 مليار ريال في أبريل الماضي.

أسعار صرف العملات الأجنبية

وطلرت تغييرات محدودة في شهر مايو على أسعار صرف الريال القطري مقابل بعض العملات الرئيسية على المستوى الشهري، نتيجة التغييرات المُناظرة التي طرأت على سعر صرف الدولار أمام تلك العملات، فقد ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الريال مع نهاية مايو إلى 4,4211 ريال من 4,3604 ريال في أبريل الماضي. وارتفع سعر صرف الجنيه الاسترليني في مايو إلى مستوى 5,1248 ريال من 5,0380 ريال في أبريل الماضي. كما استقر سعر صرف الين الياباني في شهر

أصدر مصرف قطر المركزي أمس نشرته الشهرية مايو 2021، التي أظهرت ارتفاع إجمالي موجودات البنوك الشهر الماضي بنحو 15 مليارًا عن أبريل الماضي، ليصل إلى 1777,8 مليار ريال.

ووفقًا لبيانات النشرة فقد ارتفعت موجودات البنوك الإسلامية بنحو 0,9 مليار ريال عن أبريل الماضي إلى 480,7 مليار ريال، وارتفعت موجودات البنوك التقليدية بنحو 14 مليار ريال عن أبريل إلى 1246,7 مليار ريال، بينما ظلت موجودات البنوك المتخصصة مستقرة عند مستوى 13,2 مليار ريال بدون تغيير عن أبريل. كما استقرت موجودات البنوك العربية والأجنبية عند مستوى 37,2 مليار ريال بدون تغيير عن أبريل.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية للبنوك بنحو 21,4 مليار ريال خلال مايو عن أبريل الماضي، ليصل مع نهاية مايو إلى مستوى 1211,7 مليار ريال.

كما أشارت إلى ارتفاع مُرابحات البنوك الإسلامية في مايو بنحو 3,5 مليار ريال عن أبريل الماضي إلى 346,6 مليار ريال بنهاية





حصد المركز الـ 79 ضمن قائمة أفضل 1000 بنك عالمي

QNB يتصدر بنوك الشرق الأوسط وإفريقيا

لعملائها، ويعمل في المجموعة 27,000 موظف يخدمون أكثر من 20 مليون عميل في أكثر من 1000 فرع ومكتب تمثيلي، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد على 4400 جهاز.

TheBanker

TheBanker
Database

TOP 1000
WORLD BANKS 2021

World Ranking: 79
Country Ranking: 1

وعائد المخاطر والأمان والسيولة وجودة الأصول والرافعة المالية. والجدير بالذكر أن المؤشرات الثمانية متساوية القياس ومجهزة لتقييم ومقارنة أداء كل البنوك. وكانت مجموعة QNB قد سجلت إنجازاً تاريخياً في العام الماضي بحصولها على لقب أول مؤسسة مالية يتجاوز إجمالي موجوداتها حاجز التريليون ريال قطري في تاريخ منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ما أكد جهود المجموعة في تحقيق رؤيتها بأن تصبح من البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا.

وتتواجد مجموعة QNB حالياً في أكثر من 31 بلداً وثلاث قارات حول العالم، حيث تقدّم أحدث الخدمات المصرفية

استمّرت مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، بتصدر قائمة التصنيف العالمي من مجلة «ذا بانكر» لـ أفضل 1000 بنك في العالم، وذلك بحصولها على المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وحصل QNB على المركز الأول في قطر والمنطقة بحسب إجمالي الأصول الذي ارتفع بنسبة 9٪ ليلعب 282 مليار دولار منذ ديسمبر العام الماضي، ما مكّنه من الحصول على المركز الـ 79 عالمياً في القائمة.

وقد جاء تصنيف المجموعة بعد تقييم كل نقاط القوة والضعف لدى كل بنك من خلال ثمانية مؤشرات أداء رئيسية وهي: النمو والربحية والكفاءة التشغيلية

الهيئة ممثلة بلجنة معايير المحاسبة تعتمد معياري إجراءات الإفلاس والتصفية

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ممثلة بلجنة معايير المحاسبة معيار «التقرير المالي على أساس التصفية: المبادئ ومتطلبات الإثبات والقياس والعرض والإفصاح» ومعيار «التقرير المالي خلال إجراءات الإفلاس: التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي».

وقد جاء هذا الاعتماد بعد دراسة حاجة السوق المحلية وواقع التقارير المالية المتعلقة بقضايا التصفية والإفلاس، وبخاصة بعد صدور نظام الإفلاس، ولعدم وجود معايير دولية تغطي تلك المواضيع.

ووصولاً لهذا الاعتماد، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة في الهيئة بعدد من الإجراءات التنفيذية، ومناقشتها خلال عدة اجتماعات للجنة لضمان صدور المعايير المشار إليها أعلاه بالجودة اللازمة لتحقيق أهدافها، ومن ذلك:

1. إجراء دراسة بحثية لأفضل الممارسات الدولية، ولواقع التقرير المالي في البيئة المحلية.
2. إعداد مسودات المعايير في ضوء أفضل الممارسات العالمية، وبما يتناسب مع البيئة النظامية المحلية.
3. عقد لقاءات حوارية مع نخبة من ذوي الاهتمام والجهات الإشرافية لمناقشة مسودات المعايير.
4. عرض مسودات المعايير على العموم.
5. دراسة مرئيات ذوي الاهتمام والجهات الإشرافية، وتحديث مسودات المعايير تبعاً لذلك.
6. اعتماد المعايير بصيغتها النهائية.
7. ونشرت الهيئة على موقعها أبرز ملامح «معياري التقرير المالي على أساس التصفية: المبادئ ومتطلبات الإثبات والقياس والعرض والإفصاح» و أبرز ملامح «معياري التقرير المالي خلال إجراءات الإفلاس: التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي».

البنك التجاري
COMMERCIAL
BANK



بقيمة 700 مليون دولار بأجل 5 سنوات..
البنك التجاري: نجاح إغلاق الإصدار
القياسي لسندات بالدولار

الالكتروني لبورصة قطر، الجدير بالذكر أعلن البنك التجاري في وقت سابق أنه فوض عددًا من البنوك لترتيب إصدار قياسي لسندات مسجلة وفق نظام الـ Regulation S مقومة بالدولار الأمريكي، ووفقًا لظروف السوق، قد يتبع ذلك إصدار قياسي لسندات مقومة بالدولار الأمريكي وفق نظام الـ Reg S ضمن برنامج السندات الأوروبية المتوسطة الأجل الخاص بالبنك.

أنجز البنك التجاري تسعير سنداتته التي سيتم إصدارها وفق نظام الـ Regulation S بأجل 5 سنوات بقيمة 700,000,000 دولار أمريكي ومعدّل عائد 2.000٪، وتم إقفال الإصدار في 12 مايو الجاري وتمّ تقديم الطلب إلى البورصة الأيرلندية للتداول باسم يورونكست دبلن من أجل إدراج السندات في قائمتها الرسمية والتداول بها في سوقها المنظمة، بحسب ما نشره الموقع

تخفيضات الأجرة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 بعد 30 يونيو 2021

تطبيق المعيار. وقد مدد المجلس الدولي هذا الإعفاء لسنة أخرى تنتهي في شهر يونيو 2022م.

ونظراً لعدم وجود ما يتعارض مع بيئة المملكة العربية السعودية بشأن هذا التعديل فقد رأت اللجنة مناسبة التعديل الصادر على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 «عقود الإيجار» المسمى «تخفيضات الأجرة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 بعد 30 يونيو 2021م» وقررت اعتماده للتطبيق في المملكة كما صدر.

قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ممثلة بلجنة معايير المحاسبة بدراسة تمديد مجلس معايير المحاسبة الدولية للإعفاء الذي سبق أن منحه في عام 2020م للمستأجرين من تطبيق بعض متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 «عقود الإيجار» استجابة لتأثيرات كوفيد-19، والذي يعطي خياراً للمستأجرين للتعامل مع التخفيضات لبعض أقساط الإيجار بسبب جائحة كوفيد-19، بحيث يمكنهم عدم تطبيق متطلبات المعيار المتعلقة بتعديل العقود، وذلك بغرض تسهيل

حفل توقيع كتاب طلال أبوغزاله الجديد «المستقبل الرقمي الحتمي.. عالم المدن الذكية»

اقتصادية وعلمية عربية وأجنبية. يناقش الدكتور أبوغزاله في كتابه التكنولوجيا بأنواعها باعتبارها ركيزة أساسية في إنشاء مدن ذكية حقيقية، والدروس التي يمكن الاستفادة منها من مبادرات المدن الذكية التي باءت بالفشل، كما يقدم مخططاً شاملاً للاستفادة منه في تطوير مدن ذكية أكثر شمولية في المستقبل.

على هامش المؤتمر الدولي الثالث للتحويل الرقمي، نظم الاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية حفلاً لتوقيع كتاب سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس ومؤسس «طلال أبوغزاله العالمية» والذي صدر مؤخراً بنسخته العربية، تحت عنوان «المستقبل الرقمي الحتمي: عالم المدن الذكية»، وذلك في العاصمة السورية دمشق، بمشاركة فعاليات



الاقتصادي، مشيراً إلى أن البرنامج هو إحدى مبادرات هيئة المحاسبين الاستراتيجية لزيادة أعداد المهنيين وتمكين القطاعات الاقتصادية من الحصول على خدمات المحاسبة والمراجعة الملائمة.

وقال الدكتور المغامس «نسعى من خلال برنامج تمكين المرأة في المهنة إلى تطوير مهارات المرأة القيادية محلياً ودولياً من خلال إشراكها في مجلس ولجان هيئة المحاسبين». وكشف المغامس أن هيئة المحاسبين تعمل على إنشاء مركز دعم المنشآت المهنية الصغيرة والمتوسطة، ليكون داعماً للمهنيين بالتأهيل والريادة، موضحاً أن تدشين برنامج تمكين المرأة الذي يشمل عدة مبادرات منها النادي التطوعي والقيادات المحاسبية ومنصة التمكين ومجلس المرأة، هو الانطلاقة نحو حزمة من الشراكات مع مختلف القطاعات، التي ستعزز من فاعلية البرنامج وتحقق أهدافه.



تدشين برنامج تمكين المرأة في مهنة المحاسبة عبر مسارات تبدأ من التدريب إلى التوظيف

من أجل تحقيق مستهدفات «رؤية المملكة 2030».

وأفاد بأن المرأة اليوم لديها الإرادة الحقيقية والطموح العالي والعزم على التفوق والنجاح في مختلف المجالات، ولا سيما مهنة المحاسبة، التي تتطلب الدقة والتحليل والحيوية وهذه الموصفات موجودة لدى المرأة السعودية.

وأبدى الدكتور القصبي سعادته بوجود 140 امرأة حاصلة على شهادة الزمالة، التي تقيس قدرات الشخص وإمكاناته لدخول المهنة، مشيراً إلى أن التعاون مستمر مع الجامعات ليستفيد أكثر من عشرة آلاف طالب وطالبة في تخصص المحاسبة من برامج الهيئة المطروحة ومبادراتها، معلناً عن شراكته في مشوار هذا البرنامج ليحقق النجاح.

بدوره، أكد الدكتور أحمد المغامس أمين عام هيئة المحاسبين، أن النجاحات، التي تحققتها المرأة في مهنة المحاسبة ثمرة دعم القيادة لها وتأكيد أهمية دورها في تعزيز النمو

دشن الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، برنامج تمكين المرأة في مهنة المحاسبة، بحضور المهندس أحمد الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والدكتور أحمد المغامس الأمين العام لهيئة المحاسبين، وعدد من المحاسبات السعوديات الحاصلات على زمالة الهيئة.

ويأتي البرنامج داعماً لرحلة المرأة في مهنة المحاسبة ومعززاً لقدراتها، التي تسهم في التنمية الاقتصادية لتحقيق رؤية وطن طموح يسعى إلى تمكين المحاسبات واثقا بقدرات المرأة السعودية، عبر مسارات رئيسة تشمل التدريب والتأهيل والريادة والتوظيف.

من جانبه، أكد الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة أن مهنة المحاسبة من أرفع وأرق المهن وهي العمود الفقري لأي منشأة وعنصر رئيس لرفع الثقة بالاقتصاد الوطني ومنظومة الأعمال، مبيناً أن إطلاق الهيئة لهذا البرنامج سيعزز دور المرأة التنموي للارتقاء بالمهنة

السعودية تبدأ توطين مهن المحاسبة بنسبة 30%

بدأ اعتباراً من 12 يونيو الجاري تطبيق قرار توطين المهن المحاسبية بنسبة 30%، في المملكة العربية السعودية والذي يستهدف توفير أكثر من 9,8 ألف فرصة وظيفية. ويهدف القرار إلى توفير فرص عمل لائقة للكوادر الوطنية المؤهلة في سوق العمل، وتعزيز التوطين المنتج والمستدام، كما يستهدف العديد من المهن المحاسبية من أبرزها: مدير حسابات، مدير إدارة الزكاة والضرائب، مدير إدارة التقارير المالية، مدير الإدارة العامة للمراجعة، مراجع داخلي، محاسب تكاليف، وغيرها.

ويشترط لإحساب المحاسب السعودي ألا يقل أجره عن 6 آلاف ريال لحملة البكالوريوس و4500 ريال لحملة الدبلوم، كما يشترط حصول المحاسبين السعوديين على الاعتماد المهني من الهيئة السعودية للمحاسبين.

وكان وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي، قد أصدر في ديسمبر الماضي، قراراً وزارياً يقضي بتوطين المهن المحاسبية في مؤسسات القطاع الخاص التي يعمل بها 5 عاملين فأكثر بنسبة 30% اعتباراً من 1 ذي القعدة 1442 هـ.

مذكرة تفاهم بين معهد المحاسبين وجامعة قطر



والمحاسبة من تحصيل مؤهلات مهنية تتلاءم مع الوضع العالمي الراهن وتثري تطلعاتهم المهنية، وثق تماماً بأن هذه الشراكة مع جامعة قطر ستساهم في ردم فجوة المهارات عبر توفير المزايا الهائلة للطلاب والمهنة على مستوى المنطقة». ومن جهته، قال الدكتور عمر الأنصاري: «نهدف في جامعة قطر إلى تشجيع التطور الأكاديمي والثقافي لتخريج طلاب قادرين على تبوؤ المناصب القيادية والمساهمة بأدوار إيجابية في اقتصادات المنطقة. ويسعدنا أن نتعاون مع معهد المحاسبين الإداريين لتوفير تجربة تعليمية شاملة تصقل قدرات طلابنا وتقوم بإعدادهم لبيئة عمل المستقبل»، وفي إطار الشراكة، يلتزم معهد المحاسبين الإداريين بتقديم المنح لبرنامج شهادة المحاسب الإداري المعتمد لـ 10 طلاب متفوقين من كافة التخصصات في الجامعة، كما سيعمل الطرفان على إثراء البرامج البحثية لأعضاء الهيئة التعليمية.

وقع معهد المحاسبين الإداريين (IMA) وجامعة قطر مذكرة تفاهم تهدف إلى إطلاق المبادرات الأكاديمية والتعليمية والمهنية في المؤسستين. وتأتي مذكرة التفاهم التي وقعها جيم جوروكا، نائب الرئيس لتطوير الأعمال العالمية في معهد المحاسبين الإداريين، والدكتور عمر محمد الأنصاري، نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية بجامعة قطر، بهدف تعزيز آفاق التعاون والشراكة وتبادل المعارف والخبرات. وبموجب الشراكة، ستبدأ جامعة قطر بتوفير الدعم الكافي واللازم لمساعدة الطلاب في اجتياز امتحانات شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA). وقالت هنادي خليفة، مديرة العمليات في الشرق الأوسط وأفريقيا والهند لدى معهد المحاسبين الإداريين: «تشهد الظروف الراهنة تطوراً جوهرياً في دور خبراء قطاعات المالية والمحاسبة، وحاجة متنامية لتطبيق مسارات التنمية المناسبة للاغبين ببناء مسيرة مهنية في هذه القطاعات. ونهدف من هذه الشراكات لتمكين طلاب تخصصات المالية

«أبوغزاله العالمية» تطوّر نظاماً للامتحانات الرقمية

وأضاف أن النظام يمكّن الممتحن من إعادة طارئة أو استئناف الامتحان في حال حدوث مشكلة طارئة أثناء تقديم الامتحان بحيث يتم الرجوع لنفس الوقت والإجابات التي كانت موجودة قبل حدوث المشكلة، مع القدرة على إضافة العديد من أنواع المحتوى إلى الأسئلة مثل (نص، صورة وصوت)، وإنشاء نماذج الامتحانات عشوائياً بالاعتماد على عدة معايير وخصائص للسؤال مثل: النوع، ومستوى الصعوبة، والموضوع، والعلامة، ونوع الإجابة المتوقعة (نص -رقم)، بالإضافة إلى إتاحة المجال لإضافة إجابة نموذجية للسؤال، وتكوين جلسة الامتحان مع عدة خيارات مثل وقت الامتحان، وطريقة اختيار الأسئلة، ولغة الامتحان، وطريقة عرض الأسئلة.

على العالم منذ أكثر من عام. وأضاف النوبة أن التحول العالمي في نمط الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية جعل المجموعة تواكب هذا التحول فكانت من أوائل الشركات التي اعتمدت نظام الامتحانات الرقمي، بكل دقة وديمومية، مع قدرتها على التحقق من هوية الممتحن ومراقبته رقمياً. وأشار النوبة إلى أن هذا النظام رقمياً بالكامل، ويتميز باحتوائه على عدة أنواع من الأسئلة مثل (الاختيار الواحد، متعددة الاختيارات، وملء الفراغات والأسئلة المقالية بالإضافة للأنواع المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق مثل أسئلة القيود، والميزانية وغيرها)، وتصحيحها آلياً.

طوّرت «أبوغزاله للحلول الإلكترونية» TAG-E-Solution، إحدى نشاطات «طلال أبوغزاله العالمية»، من نظام الامتحانات الرقمية للعديد من نشاطاتها التدريبية والمهنية، ليخرج النظام عن نطاق «الاختيار من متعدد» ليشمل العديد من المتغيرات والتصحيح الآلي المباشر. وبين المدير التنفيذي له الحلول الإلكترونية «الاستاذ رياض النوبة»، أن تطوير نظام الامتحانات الذي تعمل «أبوغزاله العالمية» على تطبيقه لجميع نشاطاتها التدريبية والمهنية يأتي انطلاقاً من سعي المجموعة باستمرار لمواكبة التغيرات الرقمية، وزيادة الاعتماد على التعليم الرقمي في الآونة الأخيرة جراء جائحة كورونا التي يستمر تأثيرها

الإرشادات الجديدة لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي تعزز التأكيد على إعداد التقارير غير المالية

وتحسين موثوقيتها وبشمل ذلك تمكين الممارسين من الاستجابة للأنظمة الجديدة لإعداد التقارير. وسنستمر في المتابعة الوثيقة للتطورات العالمية الجارية لنضع مجموعة متماسكة من معايير إعداد التقارير عن الاستدامة، ونحن مستعدون للعمل على تعزيز معاييرنا وأطرنا وإرشاداتنا لدعم التطور.»

وتتناول الإرشادات مجموعة من المسائل العامة، بما في ذلك الاستعانة بالكفاءة والجدارات الملائمة، وممارسة التشكك المهني والحكم المهني، والشروط الأساسية لعمليات التأكيد، علاوة على مزيد من المسائل التقنيّة الأكثر تحديداً. وتقدم الإرشادات أيضاً شرحاً إضافياً وأمثلة للمساعدة على الاستيعاب الأفضل للفرق بين عمليات التأكيد المحدود وعمليات التأكيد المعقول.

• تعزيز الثقة في تقارير التأكيد لنا تجة .
• زيادة مصداقية التقارير الخارجية الموسعة بحيث يتمكن المستخدمون المعنيون بهذه التقارير من الوثوق بها والاعتماد عليها. وفي تصريح لرئيس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي «توم سايدنشتاين» قال: «مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ليس حديث العهد بعمليات التأكيد على ما يشار إليه عادة بإعداد التقارير عن المعلومات غير المالية، فنحن نعمل في هذا المجال منذ سنوات لمواكبة المشهد العام دائم التطور». وأضاف «هذه الإرشادات بالإضافة إلى المعيار الدولي لعمليات التأكيد 3000 (المُنقّح) والمعيار الدولي لعمليات التأكيد 3410 « عمليات التأكيد على بيانات غازات الاحتباس الحراري »، تشكل معاً حزمة قوية ستساعد على تعزيز الثقة في تقارير التأكيد

أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في خطوة هامة نحو دعم التأكيد على إعداد التقارير غير المالية إرشاداتٍ بعنوان إرشادات غير إلزامية لتطبيق المعيار الدولي لعمليات التأكيد 3000 (المُنقّح) على عمليات التأكيد على إعداد التقارير الخارجية الموسّعة. تأتي الإرشادات استجابة للتحديات العشرة الرئيسية التي حددتها الأطراف المعنية ورأت أنها تواجهها بشكل شائع عند تطبيق المعيار الدولي لعمليات التأكيد 3000 (المُنقّح) «عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو المراجعة على المعلومات المالية التاريخية». وتعزز الإرشادات التطبيق المتسق عالي الجودة للمعيار الدولي لعمليات التأكيد 3000 (المُنقّح) في عمليات التأكيد على إعداد التقارير الخارجية الموسّعة وذلك لتحقيق ما يلي:
• تعزيز تأثير تلك العمليات على جودة التقارير الخارجية الموسّعة.



حقيقة لا جدال عليها

بقلم: بابكر عثمان

”

عكفت د. بثينة الانصاري لمدة تزيد عن عامين في الاعداد لهذا كتاب مرجعي في المؤشرات الاقتصادية والمالية والمجتمعية لدولة قطر وكانت الفكرة تتمحور ان حصول قطر لتصنيفات متقدمة لم يأت من فراغ، فذلك ببساطة يعكس قوة الدولة وقوة من يقفون خلف كل هذه الانجازات، وتعتقد دكتورة بثينة الانصاري وهي الخبيرة في التنمية البشرية أن بعضا من أسباب التحرشات الإقليمية بدولة قطر خلال السنوات العشر الأخيرة يعود في بعض منه الى هذا التقدم المضطرب والمتسارع في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية



الاقتصادية للنساء وتعمل على تسهيل الأعمال وتسبق الزمن في بناء البنية التحتية وتحافظ على مستويات قياسية في تقديم خدمات الصحة والتعليم كل هذه الانجازات بشهادات موثقة في المؤشرات الدولية وهي مؤشرات صادرة عن منظمات تتمتع بالمصداقية والموثوقية وهي الشهادات التي عملت د. بثينة حسن الأنصاري على مدى عامين لرصدها وتحليلها لتنتهي الى حقيقة مفادها أن قوة دولة قطر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أمر لا يتجادل حوله اثنان

فماذا فعل سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حتى تصل الدولة الى ما وصلت اليه من نهضة اقتصادية والاجتماعية؟ إنه ببساطة حرر الدولة من القيود البيروقراطية ووضع من القوانين والإجراءات ما حسن من بيئة الأعمال والأهم من ذلك كله أطلق طاقات الشعب ووث الأمل في نفوس مواطنيه الآن تربع قطر على القمة كدولة شفافة تحارب الفساد وتتيح فرصا متساوية أمام الشباب وتشجع التنافسية وتحمي الحريات الاقتصادية وتحترم الحقوق

من اللافت للنظر ان دولة قطر في نحو 50 مؤشرا تم رصدها في هذا الكتاب تحتل المراتب العشر الأولى عربيا والمراتب الخمسين الأولى عالميا، بل إن دولة قطر احتلت المرتبة الأولى عربيا في أكثر من ثلاثين مؤشرا مهما ومنها مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة إن قراءة أو تصفح هذا الكتاب تعطي انطباعا بقوة دولة قطر، هذه الدولة التي بدأت نهضتها الحقيقية مع تولي سمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لمقاليده الحكم عام 1990



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

أصدر نافذة الإحصاءات الاقتصادية .. التخطيط والإحصاء :

171 مليار ريال الإيرادات الحكومية في 2020



”
382 مليار ريال
مساهمة القطاع
غير النفطي في
الناتج المحلي

49,1 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2020 بانخفاض قدره 16,7 مليار ريال 25,4٪ مقارنة بالربع الرابع من عام 2019.

وأشارت النشرة الى ان الواردات السلعية بلغت خلال الربع الرابع من عام 2020 ما قيمته 24,4 مليار ريال قطري بانخفاض قدره 3,0 مليار ريال قطري اي ما نسبته 10,9٪ مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. حيث انخفضت مجموعة «مصنوعات متنوعة» إلى 4,3 مليار ريال بانخفاض نسبته 24,0٪، مجموعة «الآلات والماكينات ومعدات النقل» لتصل إلى 10,1 مليار ريال بانخفاض نسبته 7,6٪، و المواد الخام غير الصالحة للاكل باستثناء الوقود» لتصل إلى 0,6 مليار ريال قطري بانخفاض نسبته 53,0٪، مجموعة «الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة» لتصل إلى 0,2 مليار ريال قطري بانخفاض نسبته 45,9٪.



مليار ريال خلال العام السابق له، وزادت القروض الممنوحة من البنوك إلى 1053 مليار ريال بنهاية عام 2020 ، لتسجل زيادة قدرها 90 مليار ريال وبنسبة 10٪ عن عام 2019.

وحقق الميزان التجاري للسلع والذي يتمثل في الفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات فائضاً مقداره 24,7 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2020 بانخفاض قدره 13,7 مليار ريال أي 35,7٪ مقارنة بالربع المماثل من العام السابق 2019.

وبحسب النشرة الفصلية لجهاز التخطيط والإحصاء التي صدرت أمس فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات القطرية (تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير)

أظهرت بيانات جهاز التخطيط والإحصاء، أن الإيرادات الحكومية بلغت نحو 171 مليار ريال خلال عام 2020، كما بلغ الإنفاق الحكومي نحو 182 مليار ريال. وتشير بيانات العدد «الخامس والثلاثين» من المنشور الفصلي «نافذة على الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر» الذي أصدره جهاز التخطيط والإحصاء، أمس، أن قيمة الإيرادات الحكومية للدولة ارتفعت في الربع الأخير من العام الماضي إلى 39,4 مليار ريال، مقابل نحو 38,9 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق له، بينما بلغت قيمة الإنفاق الحكومي في الربع الرابع من العام الماضي نحو 46,5 مليار ريال.

وبحسب النشرة الفصلية، فقد ارتفعت ودائع البنوك التجارية إلى 660 مليار ريال في نهاية العام الماضي، مقارنة بنحو 640



”
0,1 ٪ انخفاضاً في
أسعار المستهلك
في 3 أشهر



الماضي بلغت نحو 382 مليار ريال بالأسعار الجارية، كما بلغت تقديرات القيمة المضافة والأسعار الثابتة لهذا القطاع ما مجموعه 400 مليار ريال، ليستحوذ القطاع غير النفطي على أكثر من 61% من إجمالي الناتج المحلي. من ناحية أخرى، بلغت القيمة المضافة لقطاع التعدين خلال العام الماضي نحو 151 مليار ريال بالأسعار الجارية، كما بلغت تقديرات القيمة المضافة لقطاع التعدين واستغلال المعادن والأسعار الثابتة نحو 249 مليار ريال. سجّل مؤشر أسعار المنتج الصناعي للدولة خلال الربع الرابع 2020 ارتفاعاً قدره 16,2%، خلال الربع الأخير من العام الحالي، مقارنة مع الربع الثالث 2020، وانخفاضاً قدره 23,6% مقارنة بالفصل المماثل له من العام السابق 2019.

وأشارت النشرة إلى ارتفاع أسعار المنتج الصناعي للارتفاع في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 20,9%، ومُنْتَجَات تكرير البترول بنسبة 11,9%، وصناعة المعادن الأساسية بنسبة 11,1%، والمواد الكيميائية الأساسية بنسبة 4,2%، وأسعار الورق ومُنْتَجَات بنسبة 2,4%، والعصائر بنسبة 0,7%، ومُنْتَجَات من المطاط والبلاستيك بنسبة 0,3%، وأسعار منتجات الألبان بنسبة 0,3%، والمُربَطَات والمشروبات بنسبة 0,2%، بينما كان الانخفاض في أسعار الإسمت والمنتجَات غير المعدنية الأخرى بنسبة 5,9%، والمنتجَات الكيميائية الأخرى والألياف بنسبة 3,6%، ومجموعة مُنتَجَات الحبوب المطحونة بنسبة 0,8%، والحجر والطين والحصى بنسبة 0,7%.



بنسبة 1,6%، ومجموعة «الصحة» بنسبة 1,0%، ومجموعة «المطاعم والفنادق» بنسبة 0,6%، ومجموعة «الاتصالات» بنسبة 0,1%، وبالنسبة لمجموعتي «التبغ»، و«النقل»، لم يحدث فيهما أي تغيير.

أما الانخفاض في نسبة التغيير السنوي في مؤشر أسعار المُستهلك البالغ قدرها 2,9% فإنها تعزى إلى صافي تأثير الانخفاض في بعض المجموعات والزيادة في مجموعات أخرى. المجموعة التي كانت أكثر انخفاضاً هي «التسليّة والثقافة» حيث انخفضت الأسعار بنسبة 20,6%. أما المجموعة الأكثر ارتفاعاً، فهي مجموعة «التبغ» حيث ارتفعت أسعارها بنسبة 8,4%. أوضحت بيانات النشرة الفصلية لجهاز التخطيط والإحصاء أن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بلغ نحو 534 مليار ريال خلال عام 2020، وارتفع الناتج المحلي في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 8% مقارنة بالربع السابق له ليصل إلى 137 مليار ريال.

وبحسب البيانات الفصلية بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر نحو 650 مليار ريال بالأسعار الثابتة خلال عام 2020، بانخفاض طفيف قدره 1,7% مقارنة بالعام السابق له، وأظهرت البيانات أن الناتج المحلي خلال الربع الأخير من العام الماضي حافظ على نفس مستوى العام السابق له ليصل إلى 163 مليار ريال، وهو ما يُؤكّد أن الاقتصاد القطري يُواصل النمو ويحافظ على أدائه المتميز رغم الأوضاع الاقتصادية العالمية.

وتشير البيانات الفصلية إلى أن القيمة المضافة للأنشطة غير التعدينية والمهاجر العام

وقد أصدر جهاز التخطيط والإحصاء العدد الخامس والثلاثين من المنشور الفصلي «نافذة على الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر» ويمثل الربع الرابع لسنة 2020 الفصل المرجعي لهذا العدد. في هذا المنشور يتم تجميع أحدث مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة والمتعلقة بالحسابات القومية والأسعار والمالية العامة وميزان المدفوعات في تقرير واحد.

يعتبر هذا التقرير عملي ومفيد وفي متناول اليد ويهدف إلى مساعدة مختلف مستخدمي البيانات وخاصة صانعو السياسات ومتخذّي القرارات.

وتتضمن النشرة الفصلية لجهاز التخطيط 3 أجزاء، حيث يقدم الجزء الأول مقارنة لأداء اقتصاد دولة قطر مع اقتصادات الأقاليم الأخرى من حيث ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التغيير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك ومؤشر ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علاوة على سلاسل بيانات ربعية وسنوية لحوالي ثلاثين مؤشراً اقتصادياً.

أظهرت بيانات النشرة الفصلية لجهاز التخطيط والإحصاء أن مؤشر أسعار المُستهلك خلال الفصل الرابع 2020 سجّل انخفاضاً يبلغ 0,1% مقارنة بالفصل السابق، وانخفاضاً قدره 2,9% مقارنة بالفصل المقابل له من عام 2019.

وأوضحت النشرة أن مجموعة «الملابس والأحذية» انخفضت بنسبة 2,0%، تليها مجموعة «السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى» بنسبة 1,2%، ومجموعة «الأثاث والأجهزة المنزلية» بنسبة 0,6%، ومجموعة «السلع والخدمات الأخرى» بنسبة 0,3%، ومجموعة «الغذاء والمشروبات» بنسبة 0,1%. أما الارتفاعات فقد حدثت في مجموعة «التسليّة والثقافة» بنسبة 2,2%، تليها مجموعة «التعليم»

”
16,2 % ارتفاعاً
في أسعار المنتج
الصناعي



تحت المجهر شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (Certified Anti-Money Laundering Specialist – CAMS)

أهمية شهادة CAMS

تتمتع أهمية شهادة CAMS للوظيفة في الإضافة النوعية التي تقدمها هذه الشهادة لحاملها في القطاع المهني أو الوظيفي، حيث تفتح أمامه العديد من الأبواب للدخول في بيئة الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لعمليات الاحتيال المالي من خلال ما يمتلكه حاملها من مؤهلات معرفية وخبرات يمكن تطبيقها على أرض الواقع للحد من تأثيرات غسل الأموال على الأفراد والجماعات، كما تأتي شهادة CAMS بمثابة شهادة المزاولة لمهنة مكافحة غسل الأموال دون الحاجة إلى وجود تعليم متخصص محدد أو درجة أكاديمية معينة، بالإضافة إلى ذلك تعزز هذه الشهادة المهنية من خبرات وقدرات المراجعين الماليين في كشف ومكافحة غسل الأموال في أثناء مزاولة مهنة المراجعة المالية أو المحاسبية من أجل التصدي للجرائم المالية وقضايا غسل الأموال بالدرجة القصوى من الكفاءة والمهنية العالية.^[1]

الجهة المانحة

“مسئولي التزام” مثل المصارف، والجهات الرقابية الحكومية وجهات إنفاذ القانون، والمؤسسات المالية وغير المالية. و من هنا، تم تصميم هذا البرنامج لمساعدة الراغبين في الحصول على هذه الشهادة الممنوحة من جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS*) بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يقدم للدارس العديد من أسئلة الاختيار من متعدد ودراسات الحالة وبعض النصائح والملاحظات التي ستساعده في الاختبار وتساعد على إتقان ما درسه وقياس مدى فهمه للموضوعات وتضمن استعداده لاختبار شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل ، واجتياز هذا الاختبار بنجاح.

شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (Certified Anti-Money Laundering Specialist - CAMS) هي أعلى شهادة مهنية دولية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب. وتعتبر عنصرًا أساسيًا حاسمًا للمهنيين الباحثين عن مهنة ناجحة ومرحة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث تُعطي لحاملها صفة المتخصص المُلم بكافة جوانب مكافحة غسل الأموال، وتزوده بالاستراتيجيات والممارسات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفر له الأدوات اللازمة لتطوير مهاراته وخبراته المهنية، وتؤهله للعمل في مجموعة واسعة من القطاعات المهنية المختلفة التي تحتاج إلى

تم تصميم برنامج مراجعة الشهادة المهنية “الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال” (CAMS) بشكل أساسي للمهنيين الراغبين في الحصول على هذه الشهادة الممنوحة من جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) بالولايات المتحدة الأمريكية. يعزز هذا البرنامج الاستراتيجي تطور المسار الوظيفي عن طريق تعزيز الثقة في التعامل مع التحديات الخاصة بمجال مكافحة غسل الأموال.

الأهداف التدريبية



الموضوعات التدريبية التي سيتم دراستها

- « لقد تم تصميم برنامج المراجعة بهدف تمكين المشاركين من التعرف على:
- « مفهوم غسل الأموال.
- « الهيكلية اللازمة لضمان نظام فعال لمكافحة غسل الأموال.
- « التدابير التي يتعين على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية اتخاذها لمنع غسل الأموال.
- « أليات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة فيها والالتزام.
- « السلطات المختصة وصلاحياتها ومواردها

المحاور العلمية للبرنامج التدريبي

تتم الدراسة في هذا البرنامج التدريبي المتميز باستخدام المحتوى العلمي المعتمد من جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS®) وفقاً لأحدث التغييرات التي تدخلها جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال على الشهادة.

منهج المراجعة تتم فيه الدراسة على أربع وحدات

- « مخاطر وطرق غسل الأموال
- « المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال
- « برامج مكافحة غسل الأموال
- « إجراء ودعم عملية التحقيق

الفئات المعنية بحضور هذا البرنامج التدريبي

- « المهنيون الراغبون في الإعداد لامتحان (CAMS)
- « المهنيون العاملون في مجال مكافحة غسل الأموال
- « كافة الموظفين العاملين في البنوك والمؤسسات المالية
- « موظفو ومديرو الالتزام

منهجية التدريب

يتم تقديم البرنامج التدريبي اعتماداً على المنهجيات التالية:

- « محاضرة يليها المدرب
- « عرض تقديمي
- « تمثيل أدوار
- « حالات عملية وتطبيقية
- « طريقة السيناريو
- « العصف الذهني

مواصفات الاختبار

اختبار الشهادة المهنية هو اختبار عبر الإنترنت يتكون من 120 سؤال اختبار من متعدد، يتعين الإجابة على 75 منها بشكل صحيح لاجتياز الاختبار. الوقت المحدد للاختبار هو 3 ساعات ونصف.

شروط الاشتراك والتسجيل في هذا البرنامج التدريبي

لا توجد اشتراطات خاصة للتسجيل في البرنامج التحضيري لاجتياز شهادة مكافحة غسل الأموال ACAMS.

محافظ المركزي : تطوير نظام مالي مستقر خلال افتتاح مؤتمر مركز قطر للتمويل والصيرفة العالمية

البنوك المركزية تواجه ظروفًا صعبة

أعمال المؤتمر، الذي يستمر يومين، ستقدم رؤى عملية مفيدة قد تُمكن البنوك المركزية من اتخاذ قراراتها لضمان اقتصادات آمنة وسليمة وأكثر مرونة في السنوات المقبلة. جدير بالذكر أن مركز قطر للتمويل والصيرفة العالمية، الذي تأسس عام 2019، يعد مركز أبحاث مخصصًا لدراسة البنوك المركزية والتحديات التي تواجهها في البيئة العالمية، وهو يهدف إلى إجراء أبحاث متطورة في جميع مجالات صنع سياسة البنوك المركزية بدءًا من السياسة النقدية إلى الاستقرار المالي والتنظيم.

للأعمال بلندن: «إن التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي تشير إلى انتعاش النمو ليصل إلى 6% في عام 2021 مع الأخذ في الاعتبار الجهود المتواصلة بشأن إجراءات التطعيم والدعم»، مشيرًا إلى أن الإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات، سواء كانت جهات تنظيمية أو صانعي سياسات أو أكاديميين، يمكن أن يكون لها تأثير كبير في تطوير نظام مالي مستقر وأكثر مرونة. وأوضح سعادته أن التفاعل السريع والمفتوح بشأن التحديات التي تواجهها البنوك المركزية يكتسب أهمية قصوى في عالم اليوم، مُعتبرًا أن الأفكار والمناقشات التي ستتم خلال

أكد سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي أن البنوك المركزية في العالم تواجه حاليًا ظروفًا قد تكون الأصعب في تاريخها حتى الآن، جزاء تداعيات جائحة كورونا «كوفيد-19»، لافتًا إلى أنه بعد مرور أكثر من عام على انتشار الوباء، تبدو آفاق النمو العالمي مرة أخرى غير مؤكدة رغم ظهور بعض بوادر العلاج والتطعيم منذ بداية العام.

وقال سعادة محافظ مصرف قطر المركزي، أمام المؤتمر السنوي الافتتاحي لمركز قطر للتمويل والصيرفة العالمية - في كلية كينجز

مجلس معايير المحاسبة الدولية يقترح تعديلات توضح المحاسبة في حال عدم وجود سعر صرف أجنبي

المحاسبة التي ينبغي تطبيقها في حال حدوث ذلك. وتُحسن التعديلات المقترحة من فائدة المعلومات التي تُقدم للمستثمرين من خلال اشتراط وجود منهج متسق لتحديد فيما إذا كانت عملة ما قابلة للتبادل بعملة أخرى، أو لم يكن ذلك ممكنًا، وستساعد التعديلات على تحديد سعر الصرف الذي ينبغي استخدامه والإفصاحات التي ستقدم بهذا الشأن.

عندما تعد التقارير عن المعاملات بالعملة الأجنبية أو عن نتائج عملياتها الأجنبية التي تتم بعملة مختلفة، إلا أن المعيار لا يوضح سعر الصرف الذي ينبغي استخدامه في حال عدم وجود سعر صرف معلن يمكن للشركة استخدامه - مثل الحالات التي لا يمكن فيها تحويل عملة ما إلى عملة أجنبية. وستساعد التعديلات التي اقترحتها المجلس على معيار المحاسبة الدولي 21 الشركات على تحديد ما إذا كانت هذه الحالة تنطبق عليها وعلى تحدد طريقة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاتٍ مقترحة للتعليق العام على معيار المحاسبة الدولي 21 « أثر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي ». وتهدف التعديلات المقترحة إلى مساعدة الشركات على تحديد ما إذا كان من الممكن تبادل عملة ما بعملة أخرى، وطريقة المحاسبة التي ينبغي تطبيقها في حال عدم إمكانية تبادل العملة. ويوضح معيار المحاسبة الدولي 21 سعر الصرف الذي تستخدمه الشركة



على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام الـ 13 على التوالي قطر الأولى في مؤشر السلام العالمي

معدل الجريمة بالمجتمع ومعدل النشاط الإرهابي وجرائم القتل والسلامة والأمن والصراعات الداخلية المنظمة. ويصدر المعهد تقاريره حول السلام ومعدل الجريمة في دول العالم سنويًا ويقبس المؤشر الجرائم التي تقع في الدول ويتخذ التقرير عدة اعتبارات في الوصول إلى نتائجه من حيث جمع المعلومات واستطلاعات الرأي والقيام بمجموعة من الإجراءات البحثية يليها القيام بتحليل تلك المعلومات والإجراءات والوصول إلى النتائج ثم إعطاء الدول درجات وفقًا لتلك القياسات. وذكر تقرير مؤشر السلام بأن قطر تتمتع بمستوى عالٍ من الأمن والاستقرار وانخفاض معدلات الجريمة.

بالقوة العسكرية لتحافظ بذلك على المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام الثالث عشر على التوالي منذ (2009 وحتى 2021)، كما احتلت مراكز متقدمة على المستوى العالمي خلال ذات الفترة وذلك بإحرازها معدلات تقييم عالية تفوقت بها على العديد من الدول المتقدمة. حيث تمنح كل دولة مجموعة من الدرجات وتكون الدولة أقل انتشارًا لمعدل الجريمة وأكثر أمنًا كلما حصلت على عدد درجات أقل، وكلما زادت الدرجات جاء التصنيف مرتفعًا من حيث انتشار الجريمة وقد حصلت دولة قطر على (1,605) درجة متفوقة في عدد من المؤشرات الأمنية التي تضمنها التقرير هذا العام مثل

حققت دولة قطر تميزًا عالميًا جديدًا على مستوى الحالة الأمنية لعام 2021 وفقًا لمؤشر السلام العالمي وذلك بحصولها على المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها الأقل انتشارًا لمعدل الجريمة والمركز التاسع والعشرين عالميًا في المؤشر ذاته من بين 163 دولة شملها التقرير لتصبح ضمن الدول الأوائل الأكثر أمنًا وأمانًا والأقل من حيث انتشار معدل الجريمة على مستوى العالم. جاء ذلك وفقًا للتقرير الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام في أستراليا الخميس الماضي الذي يقيس مؤشرات السلام باستخدام ثلاثة معايير رئيسية هي مستوى الأمن والأمان في المجتمع ومستوى الصراع المحلي والعالمي ودرجة التزوّد

قطر تُشارك في اجتماع للأرابوساي



شاركت دولة قطر، ممثلةً في ديوان المحاسبة، في الاجتماع الثامن عشر للجنة تنمية القدرات المؤسسية التابعة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأرابوساي، الذي عُقد يومي 24 و25 مايو الجاري، عبر تقنية الاتصال المرئي.

مثّل الدولة في الاجتماع، السيدة رنا الهاجري، مدير مركز التميز للتدريب والتطوير، والسيدة نجلاء مبارك المهندي اختصاصي تعاون دولي بإدارة التعاون الدولي.



ثقافة محاسبية

[21] **المحاسبة المالية** : فرع من فروع المحاسبة الذي يختص بإنتاج المعلومات المالية المتعلقة بالمشأة وتوصيلها إلى مستخدميها المحتملين في شكل قوائم مالية. [22] **المراجعة** : تهدف إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية وخاصة الناتجة عن المحاسبة المالية بغرض ابداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية في إظهار المركز المالي ونتيجة الأعمال. [23] **التكلفة التاريخية** : مبدأ ينص على أن تثبت المعاملة المالية على أساس كمية النقود الفعلية أي التكلفة التي استخدمت في التبادل وتظل كما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق يحدث في قيمة تلك المعاملة. [24] **الفترة المحاسبية** : مبدأ يترتب عليه تقسيم حياة المشأة إلى فترات دورية غالباً ما تكون سنة يطبق عليها السنة المالية. [25] **الثبات** : مبدأ يلزم المشأة بعدم تغيير القواعد والأساليب الحسابية المتبعة من فترة محاسبية إلى فترة أخرى. [26] **الملائمة** : يجب أن تؤثر المعلومات أو ترتبط بصورة مفيدة للحدث الذي صممت من أجله أو النتائج التي أعدت من أجل تحقيقها. [27] **الموضوعية** : الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي والاستناد على مصادر حقيقية للمعلومات المحاسبية. [28] **المقابلة** : لتحديد صافي الدخل يجب ان يحمل إيرادات الفترة لجميع المصاريف التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد. [29] **الاعتراف بالإيراد** : يجب ان لا تعترف المشأة بالإيراد وتسجيله الا بعد تحقيقه. [30] **الحيطه والحذر** : أخذ الخسائر المتوقعة بالاعتبار قبل حدوثها وعدم اخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار الا عند تحقيقها فعلاً.

[10] **قائمة المركز المالي** : كشف أو تقرير يفصح عن المركز المالي للمشأة في لحظة زمنية معينة. [11] **حقوق الملكية** : الالتزامات المستحقة على المشأة تجاه ملاكها أو اصحابها. [12] **الأصول غير الملموسة** : الأصول أو الحقوق التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذو قيمة للمشأة مثل (شهرة المحل_براءة الاختراع). [13] **الإيرادات** : ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة بواسطة المشأة. [14] **قائمة الدخل** : تقرير لتقييم أداء المشأة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات المرتبطة بها خلال فترة حسابية معينة. [15] **المصروفات** : تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاو لها المشأة للحصول على الإيرادات. [16] **صافي الربح** : الزيادة في الإيراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال فترة معينه. [17] **القوائم المالية** : هي عبارة عن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقيمة التدفقات النقدية المعدلة لمشأة معينة (مخرجات نظام المحاسبه المالية). [18] **صافي الخسارة** : النقص في الإيراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال فترة معينة. [19] **محاسبة التكاليف** : فرع من فروع المحاسبة يسعى إلى تحديد تكلفة الانتاج وكذلك مساعدة إدارة المشأة على تخطيط ورقابة الأنشطة الانتاجية. [20] **المحاسبه الحكوميه** : فرع من فروع المحاسبة تهدف إلى تسجيل التصرفات المالية للوحدات الحكومية في ضوء إطار محدد يحكمه النظام واللوائح المالية.

[1] **المحاسبه** : علم إنتاج المعلومات الكمية المتعلقة بالمشأة وتوصيلها إلى الأطراف ذات العلاقة لمساعدتها على اتخاذ القرار. [2] **امساك الدفاتر** : عمله روتينيه تهدف إلى تسجيل عمليات المشأة المالية يوميًا. يوجد فرق بين المحاسبة وامساك الدفاتر .. المحاسبه علم ينشأ من اساس وعمليات حسابه وامساك الدفاتر فن. [3] **المستخدم الداخلي** : جميع المستويات الإداريه داخل المشأة والتي تستخدم المعلومات المحاسبية لتساعد في العملية الإدارية واتخاذ القرار. [4] **المنشأة** : وحدة اقتصادية تزاو نشاط معين (تجاري _ صناعي_ خدمي) بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لديها لتحقيق أهدافها. [5] **الخصوم** : التزامات أو تعهدات المشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض. [6] **الأصول** : الموارد الاقتصادية المملوكة للمشأة والتي يمكن قياسها حسابيا وذات فائدة مستقبلية للمشأة. [7] **الخصوم طويلة الأجل** : الالتزامات التي يجب سدادها في فترة زمنية تزيد عن سنة أو دورة التشغيل (أيهما أطول). [8] **الخصوم قصيره الأجل** : التزامات قصيرة يجب سدادها خلال سنة، أو دورة التشغيل (أيهما أطول). دورة التشغيل من بدايه الانتاج إلى فترة البيع. [9] **الأصول المتداولة** : النقدية أو الأصول الأخرى التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال سنة أو دورة تشغيلية (أيهما أطول). دورة التشغيل من بداية الانتاج إلى فترة البيع.



سجل 16,6 مليار ريال في مايو.. التخطيط والإحصاء:

211% ارتفاع الفائض التجاري

24,9 مليار ريال قيمة الصادرات.. و8,3 مليار للواردات

حقق الميزان التجاري السلعي، والذي يمثل الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات فائضاً مقداره 16,6 مليار ريال خلال شهر مايو الماضي، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 11,3 مليار ريال تقريباً، أي ما نسبته 211,4% مقارنة بالشهر المماثل من عام 2020، مع ارتفاع مقداره 3,8 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 29,9% مقارنةً مع شهر أبريل عام 2021. وبحسب بيان لجهاز التخطيط والإحصاء، أمس، فقد بلغت قيمة إجمالي الصادرات القطرية (التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير) 24,9 مليار ريال تقريباً أي بارتفاع نسبته 87,8% مقارنة بشهر مايو عام 2020، وبارتفاع نسبته 18,9% مقارنة بشهر أبريل عام 2021.

مجموعة عنفات نفائثة وعنفات دافعة، عنفات غازية أخرى وأجزاؤها 0,3 مليار ريال وبارتفاع نسبته 66,3%، ومجموعة أجهزة كهربائية للهاتف (تليفون) أو البرق (تلغراف) السلكيين بما في ذلك الأجهزة الناقلة للشبكة، وأجزاؤها حيث بلغت قيمتها 0,2 مليار ريال تقريباً وبارتفاع نسبته 58,0%.

وعلى صعيد الواردات حسب دول المنشأ الرئيسية فقد احتلت الصين صدارة دول المنشأ بالنسبة لواردات دولة قطر خلال شهر مايو عام 2021 بقيمة 1,5 مليار ريال تقريباً ونسبة 17,5% من إجمالي قيمة الواردات السلعية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 1,0 مليار ريال أي ما نسبته 12,5%، تليها ألمانيا بقيمة 0,7 مليار ريال أي ما نسبته 8,0%.

لتصل إلى نحو 2,5 مليار ريال، بنسبة 349,9%.

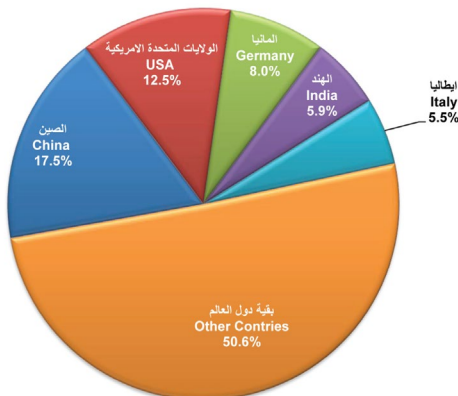
وعلى صعيد الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية فقد احتلت الصين صدارة دول المقصد بالنسبة لصادرات دولة قطر خلال شهر مايو عام 2021 بقيمة 3,6 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 14,42% من إجمالي قيمة الصادرات القطرية، تليها اليابان بقيمة 3,6 مليار ريال تقريباً أي ما نسبته 14,36% من إجمالي قيمة الصادرات، ثم كوريا الجنوبية بقيمة 2,8 مليار ريال تقريباً وبنسبة 11,2%.

وبالمقارنة بين شهر مايو عام 2021 ومايو عام 2020، جاءت مجموعة سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص على قائمة الواردات السلعية حيث بلغت قيمتها 0,4 مليار ريال وبارتفاع نسبته 140,4%، تليها

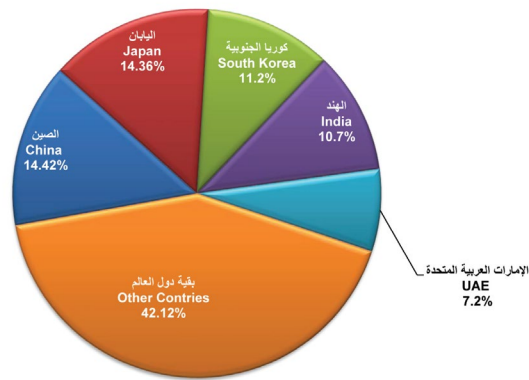
ومن جانب آخر، ارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال شهر مايو عام 2021، لتصل إلى نحو 8,3 مليار ريال بارتفاع نسبته 4,7% مقارنة بشهر مايو عام 2020، وبارتفاع نسبته 1,7% مقارنة بشهر أبريل عام 2021.

وأشار البيان إلى أنه بالمقارنة بين شهر مايو عام 2021 ومايو عام 2020، فقد ارتفعت قيمة صادرات «غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى» والتي تمثل (الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان، إلخ..) لتصل إلى نحو 14,0 مليار ريال، بنسبة 70,1%، وارتفعت قيمة «زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام» لتصل إلى ما يقارب 4,0 مليار ريال، بنسبة 201,5% وارتفعت قيمة صادرات «زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية غير خام»

الرسم البياني ٢: إجمالي الواردات حسب دول المنشأ الرئيسية - مايو ٢٠٢١
Graph2: Imports by Major Countries of Origin - May 2021



الرسم البياني ١: إجمالي الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية - مايو ٢٠٢١
Graph1: Exports by Major Countries of Destination - May 2021



ACCA

Think Ahead

في دائرة الضوء

شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA

جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA) هي عبارة عن هيئة محاسبية دولية رائدة في مجال المحاسبة القانونية، تصدر مؤهلات دولية تحظى باحترام كبير وتقدير في الأعمال على مستوى العالم، وهو مؤهل معترف به دوليًا حسب الإحصائيات العالمية، حيث يُعد المؤهل الأكبر والأسرع نموًا في العالم، ويضم أكثر من 500,000 عضو وطالب في 170 دولة، ويوفر لصاحبه فرصة كبيرة للعمل في كبرى المؤسسات العالمية.



المؤهل المهني ACCA هو مؤهل دراسي يغطي جميع مجالات الأعمال، والمحاسبة الإدارية، والبيانات المالية، والضرائب التجارية والقانون، لذا تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات الدولية والمحلية إلى مطابقة موظفيها بالدراسة لنيل هذا المؤهل المرموق الذي يؤهلهم إلى الترقى والحصول على فرص وظيفية أعلى.

المؤهل
المهني
ACCA

يجب على الطالب أن يتمتع بالخبرة العملية في أي من مجالات العمل التجاري ذات الصلة وأن يجتاز إجماليًا ما يعادل 13 اختبارًا كحد أقصى باللغة الإنجليزية في خلال 10 سنوات، وذلك من خلال تقسيم الاختبارات بمعدل 4 اختبارات في كل دورة، وعادة ما يستغرق الأمر من 2 إلى 3 سنوات للتأهل النهائي والحصول على الشهادة.

كيف يمكن الحصول
على شهادة جمعية
المحاسبين القانونيين
المعتمدين ACCA ؟





كيفية التسجيل كطالب في رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية ACCA :

يمكنك التسجيل عبر الإنترنت باستخدام موقع
ACCA ، وذلك قبل الخضوع لاختبار التأهيل.

www.accaglobal.com

ما هي تكلفة الحصول على شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ACCA ؟

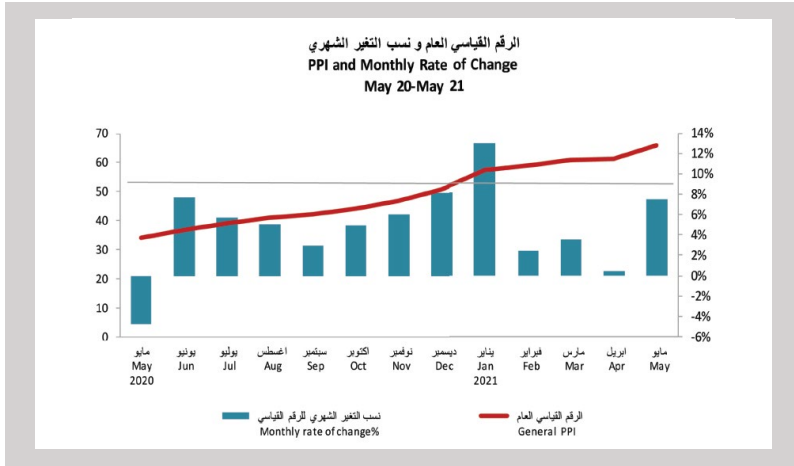
تعتمد التكاليف على اختيارك للنظام الدراسي
الذي يتناسب مع وقتك، وهي تختلف من
شخص لآخر إلا أن هناك رسوم ثابتة وإلزامية
مثل رسوم التسجيل والاشتراك السنوي
ورسوم الاختبارات ويمكنك التعرف على
جميع هذه الرسوم وكذلك تاريخ الاختبارات
من خلال التواصل مع رابطة المحاسبين
القانونيين المعتمدين من خلال موقع ACCA



ما هي أهم فوائد مؤهل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ACCA ؟

- مؤهل ACCA هو مؤهل عالي معترف به دوليًا، ويعادل إكمال شهادة جامعية كاملة.
- يمكنك من خلال هذا المؤهل المحاسبي أن تصبح محاسب قانوني معتمد، كذلك العمل في أي مجال من مجالات التمويل أو الإدارة في أي عمل تجاري.
- يوفر لك فرص عمل أفضل نتيجة لتمتعك باحترافية ومهنية في جميع مجالات العمل.
- يؤكد لصاحب العمل أن لديك المهارات اللازمة للتقدم إلى المزيد من المناصب الإدارية العليا.
- يتيح لك هذا المؤهل العديد من الفرص للعمل في مجالات متعددة مثل مراجعة الحسابات، والخدمات المصرفية، الضرائب والقانون، والاستشارات وغيرها من المجالات التي يمكنك من خلالها إثبات مهارات معرفية متميزة.
- يفتح هذا المؤهل الآفاق أمام المرشحين للتعليم والمعرفة في أكثر من تخصص وليس التمويل والمحاسبة فقط، بل يمكنه أيضًا اكتساب مهارات عالية في التنظيم الإداري واستراتيجيات الإدارة.
- يتفوق هذا التدريب على التعليم الجامعي بأنه يقدم المعرفة من خلال الجانب العملي والنظري ولا يعتمد على الجانب النظري فقط وهو ما يكسب الخريج الخبرة ويجعله مؤهلًا لممارسة العمل فور التخرج بمنتهى الاحتراف والتميز.
- تركز الدراسة في ACCA على معايير المحاسبة الدولية ومراجعة الحسابات وهو متوافق مع IFAC
- الدراسة في ACCA لا تعني التفرغ والانقطاع عن ممارسة العمل ولكن يمكن للطالب ممارسة العمل أثناء الدراسة.
- الثقة في النفس والاعتداد للمستقبل الواعد هي أول ما يكتسبه الدارس من الدراسة في ACCA مما يعمل على تحقيق الرضا الكامل عن الدراسة والتعلم.

ACCA Think Ahead



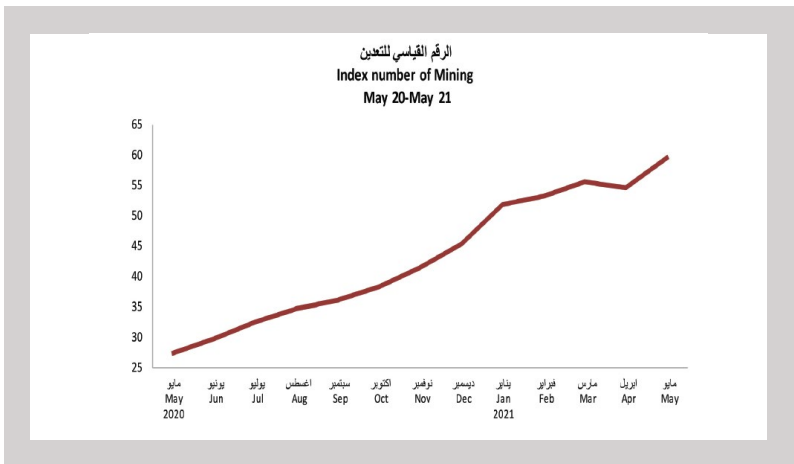
الأخرى والألياف بنسبة 0.4٪.

الكهرباء والماء

انخفض الرقم القياسي للكهرباء والماء خلال مايو الماضي بنسبة 5.1٪ مقارنة بالشهر السابق له، وذلك نتيجة لانخفاض مجموعة أسعار الكهرباء بنسبة 7.9٪، ومجموعة الماء بنسبة 2.2٪.

وبالمقارنة بالشهر المناظر من العام السابق له، كان ارتفاع الرقم القياسي لهذا القطاع بنسبة 7.0٪، نتيجة الارتفاع في مجموعة الماء بنسبة 17.2٪، في حين انخفضت مجموعة الكهرباء بنسبة 1.3٪.

في الرقم القياسي مقداره 58.9؛ بالمقارنة مع الشهر المناظر من عام 2020، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مجموعة مُنتجات تكرير البترول بنسبة 74.6٪، تليها مجموعة المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 66.8٪، ومجموعة المعادن الأساسية بنسبة 26.8٪، ثم مجموعة الورق ومُنتجاته بنسبة 15.3٪، ومجموعة مُنتجات من المطاط والبلاستيك بنسبة 8.5٪، ومجموعة العصائر بنسبة 3.7٪، ومجموعة مُنتجات الألبان بنسبة 0.4٪. في حين حدث انخفاض في مجموعة الأسمدة والمُنتجات غير المعدنية الأخرى بنسبة 8.1٪، ومجموعة المُرطبات والمشروبات بنسبة 1.1٪، ومجموعة منتجات الحبوب المطحونة ومُنتجات أخرى بنسبة 0.7٪، ومجموعة المنتجات الكيميائية



سجل الرقم القياسي العام لأسعار المُنتج في القطاع الصناعي خلال شهر مايو الماضي ارتفاعًا قدره 7.5٪، مُقارنة بالشهر السابق له، وارتفاعًا بنسبة 92.1٪ عن الشهر المناظر من عام 2020.

وأشار تقرير لـ جهاز التخطيط والإحصاء، صدر أمس، إلى ارتفاع قطاعين من القطاعات الثلاثة الرئيسية المُكوِّنة للمؤشر، بينما تراجع قطاع واحد، ويتكون مؤشر الرقم القياسي لسعر المُنتج من ثلاثة مكونات لثلاثة قطاعات رئيسية، وهي التعدين ومُثل 72.7٪ من قيمة المؤشر العام، وقطاع الصناعة التحويلية ومُثل 26.8٪، وقطاع الكهرباء والماء ومُثل 0.5٪.

وبحسب التقرير فقد شهد قطاع التعدين ارتفاعًا بنسبة 8.8٪ خلال شهر مايو 2021، مُقارنة بالشهر السابق له، وذلك نتيجة الارتفاع في أسعار مجموعة النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 9.0٪، وارتفعت مجموعة الحجر والطين والحصى بنسبة 0.6٪، كما سجل مؤشر القطاع ارتفاعًا بنسبة 11.7٪ عن الشهر المناظر من العام السابق.

الصناعة التحويلية

سجل قطاع الصناعة التحويلية خلال شهر مايو الماضي ارتفاعًا مقداره 5.2٪ عن الشهر السابق له، كفضلة للارتفاع في 7 مجموعات، والانخفاض في ثلاث مجموعات، مع ثبات مجموعة واحدة، حيث ارتفعت مجموعة المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 8.6٪، تليها مجموعة مُنتجات من المطاط والبلاستيك بنسبة 5.4٪، ومجموعة مُنتجات تكرير البترول بنسبة 4.6٪، ومجموعة الورق ومُنتجاته بنسبة 4.5٪، ومجموعة المعادن الأساسية بنسبة 3.6٪، ومجموعة العصائر بنسبة 1.2٪، ومجموعة مُنتجات الألبان بنسبة 0.6٪.

وتشير البيانات إلى أن مجموعة الأسمدة والمُنتجات غير المعدنية الأخرى انخفضت بنسبة 1.1٪، ومجموعة المُرطبات والمشروبات بنسبة 0.7٪، ومجموعة مُنتجات الحبوب المطحونة ومُنتجات أخرى بنسبة 0.2٪. في حين أن مجموعة المُنتجات الكيميائية الأخرى والألياف لم تشهد أي تغيير خلال شهر مايو 2021.

التغير السنوي

ومن ناحية أخرى وفي نفس القطاع، وعلى صعيد التغير السنوي فقد لوحظ ارتفاع



أهمية المعايير المحاسبية الدولية

بقلم: د. هاشم السيد
باحث اقتصادي



القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة والمفاضلة بين البدائل على أسس سليمة واضحة. رابعًا: الدخول في الأسواق المالية الدولية: تسعى الشركات إلى التوسع والدخول في أسواق المال الدولية وإدراج أسهمها وتداولها على مستوى دولي، مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال الحديثة، ولا يتحقق لها ذلك إلا إذا كانت ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية.

خامسًا: تسهيل إدارة فروع الشركات في الخارج: تضمن المعايير المحاسبية توظيف مختصين ماليين محليين تم تدريبهم وفق نفس المبادئ المحاسبية التي تعمل على أساسها الشركة الأمر.

سادسًا: تقييم أكثر فاعلية للكيانات المستهدفة في عمليات الاستحواذ: فحينما تسعى الشركات إلى التوسع في الخارج فإن تقييم الكيانات المستهدفة يكون أكثر فاعلية إذا أعدت هذه الكيانات حساباتها وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

وقد برزت مجموعة من العوامل التي أثرت على ضرورة التوجه نحو الأخذ بمعايير محاسبية دولية موحدة ومن أهمها: تعدد الاتجاهات والنظريات في عالم المحاسبة وعدم الاتفاق على نظرية شاملة، التوسع في سياسات الخصخصة واتساع قاعدة مستخدمي البيانات المالية، تزايد اتجاه العولمة المالية، أهميتها لأسواق المال في تحقيق الشفافية والإفصاح والمساعدة في جذب الاستثمارات.

تُشكل المحاسبة أهمية بالغة للاقتصادات الدولية بصفة عامة ولأسواق المالية بصفة خاصة. وما يترتب على ذلك من أهمية كبرى لمعايير إعداد التقارير المالية بصورة سليمة. وقد كانت الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من اضطراب أسواق المال العالمية وكذلك إفلاس شركة إنرون والشركات الدولية الأخرى، فرصة لإلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة ومعايير إعداد التقارير. وأصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية أكثر شفافية تتيح لهم الإطلاع على العمليات التي تقوم بها الشركات بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم.

عن الحكومة أو أية هيئة تنظيمية أخرى، يشمل عمل هذه الهيئة الجوانب المتعلقة بالقياس والاعتراف والإفصاح عن المعاملات المحاسبية في القوائم المالية. ويحمل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المزايا أهمها: أولاً: تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة: حيث تعمل على توفير المعلومات اللازمة للقائمين على الإدارة من جهة، ومساعدة المستثمرين على تحديد الفرص والمخاطر، وبالتالي تحسين عملية تخصيص رأس المال من جهة أخرى.

ثانيًا: التناسق والتوافق: ويعني ذلك تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسات دون النظر إلى جنسيتها أو الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تم على أساسها المعالجة المحاسبية. ثالثًا: القابلية للمقارنة: تساعد المعايير المحاسبية على مقارنة البيانات المالية للشركات العاملة في نفس القطاع وكذلك مقارنة البيانات بين الشركات التي تنتمي إلى قطاعات مختلفة. وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ

ومن هنا يتمثل الهدف الرئيس للمعايير المحاسبية في تحقيق التناسق في مجال الإبلاغ المالي بين المؤسسات الاقتصادية للدولة الواحدة وفيما بين مؤسسات أكثر من دولة، وذلك لتمكين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية من اتخاذ القرارات استناداً إلى بيانات معدة على أساس ثابت وبشكل مستمر. وبذلك تسهل المعايير المحاسبية من مراجعة وتحليل وتفسير المعلومات المالية بين المؤسسات والدول، كما أن المعلومات المالية الشفافة والموثوقة فيها والتي يتحقق فيها شرط الملائمة في عنصر الوقت تعزز ثقة المستثمرين وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

وحسب مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية فإن المعايير المحاسبية هي: مجموعة من المبادئ التي تتبعها الشركات عندما تكون بصدد إعداد وعرض قوائمها المالية، مما يوفر طريقة موحدة لوصف الأداء المالي للشركة. وهناك تعريف آخر بأنها: وثائق مكتوبة للسياسات صادرة عن هيئة خبيرة في مجال المحاسبة أو

شهادة مدير الامتثال المعتمد CCM

تنفذها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ويمنحها معهد الإمتثال العالمي GCI
تعتبر شهادة مدير الامتثال المعتمد هي الشهادة الأكثر تطوراً وشمولية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال،
كما أنها معترف بها دولياً من قبل المؤسسات المالية والحكومات والهيئات التنظيمية.
يحتاج متخصصو الامتثال ومكافحة غسل الأموال في جميع أنحاء العالم إلى معرفة العملية الكاملة بكل جانب من
جوانب دور الامتثال، وذلك من أجل اكتساب الخبرة وبناء حياتهم المهنية ،

Targeted Participants

- Employees in the banking and financial sector

الفئة المستهدفة

- الموظفين في القطاع المصرفي والمالي

Get Comprehensive Knowledge

- Customer Onboarding and KYC.
- Anti-Money Laundering (AML) and Counter-Terrorist Financing (CTF).
- Advanced AML Investigations.
- International Sanctions and Embargoes.
- Regulatory Compliance Management.
- FATCA & CRS.

إعداد العملاء و نهج «إعرف عميلك»

- مكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CTF)
- تحقيقات متقدمة في مكافحة غسل الأموال
- العقوبات والحظر الدولي
- إدارة الامتثال التنظيمي
- قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ونظام التصنيف الشامل

Develop your AML and Compliance Systems

- AML Risk Rating System.
- Transactions Monitoring System (TMS).
- Case Management and Investigations System.
- Name Screening and Sanctions Compliance System.
- Regulatory Compliance examination and reporting System.
- FATCA & CRS Reporting System.

تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال والامتثال من خلال

- نظام تصنيف مخاطر مكافحة غسل الأموال AML
- نظام مراقبة المعاملات (TMS)
- نظام إدارة القضايا والتحقيقات
- نظام فحص الأسماء والامتثال للعقوبات
- نظام فحص الامتثال التنظيمي والإبلاغ
- نظام الإبلاغ عن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير الإبلاغ المشترك

Have a Practical Information Based on the "Know-How" Concept

- How to build the best onboarding process and CDD?
- The effective and easy way to identify the HR customers and Transactions.
- Build an Effective Compliance and AML Program.
- Build a risk Based methodology as per the FATF recommendations.
- Data collection and protection, GDPR.
- How to deal with Digital Identity and Standardized KYC.
- Be smart in your requirements and maintain a Happy Customer.
- How to prepare your FATCA and CRS reports.
- Get answers to challenges you face, and how to make a decision.
- How to prepare Report to the Management and BOD.
- What Scenarios you should have on your Transaction Monitoring System.
- Implement sanction on Account opening, SWIFT, and other products or services.
- Reducing false hits on your Name Screening Systems.

معلومات عملية تستند إلى مفهوم «معرفة الكيفية»

- كيفية بناء أفضل عملية «التأهيل» و«العناية الواجبة للعملاء» (CDD)
- الطريقة الفاعلة والسهلة لتحديد العملاء والمعاملات عالية المخاطر
- بناء برنامج الامتثال الفاعل ومكافحة غسل الأموال
- بناء منهجية قائمة على المخاطر وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)
- جمع البيانات وحمايتها، بما يتماشى مع اللوائح العامة لحماية البيانات (GDPR)
- كيفية التعامل مع الهوية الرقمية وتوحيد معايير اعرف عميلك
- تنفيذ إجراءات فاعلة لتعزيز تجربة العميل
- كيفية إعداد تقارير قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية) ومعايير الإبلاغ المشترك
- إيجاد حلول للتحديات المشتركة وكيفية اتخاذ القرارات المناسبة
- إعداد التقارير للإدارة العليا ومجلس الإدارة
- السيناريوهات التي يجب تغطيتها ضمن نظام مراقبة المعاملات الخاص بك
- تنفيذ عقوبة على فتح الحساب، و الرمز السريع، SWIFT ، وغيرها من المنتجات أو الخدمات
- تقليل الضربات الخاطئة على أنظمة فحص الأسماء

Keep Up with modern Developments and Technology

- Online Customer Onboarding .
- Digital Identity and Standardized KYC.
- FinTech (AI & RPA).
- Build a risk Based methodology as per the FATF recommendations.
- Update of Data Electronically.
- Virtual Currencies and Blockchain Technology.
- Smart and Modern Compliance and AML work-Flow.

مواكبة التطورات الحديثة والتكنولوجيا

- تأهيل العملاء عبر الإنترنت
- الهوية الرقمية وتوحيد معايير «اعرف عميلك»
- التكنولوجيا المالية (FinTech) مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)
- بناء منهجية قائمة على المخاطر وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي FATF
- تحديث البيانات إلكترونياً
- العملات الافتراضية و Blockchain Technology
- الامتثال المتطور وتدفقات العمل لمكافحة غسل الأموال

للتواصل

Tel: +974 444 12284

Mobile: +974 50440980

Email: info@qcpa.org.qa



Qatar Association of
Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

عناوين التواصل

TEL: +974 4441 2284

MOB: +974 5044 0980 , +974 3363 3455

EMAIL: info@qcpa.org.qa

www.qcpa.org.qa

